

وقائع العدد

بيان صادر عن مجلس النواب الأردني

بعد ان استمع مجلس النواب الأردني في جلسته المتقدمة يوم الثلاثاء المصادف ١٩٧٢/٦/٢٠ الى الشكاوى الواردة من الهيئات المدنية الوطنية في الخارج ضد تصرف سلطات جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية القائمة والتي تتضمن ان اولئك المجاهدين الارار الذين ناضلوا وقاوموا الاستعمار البريطاني بكل صوره واشكاله وجبروته يتعرضون اليوم لأبشع انواع الظلم والبطش والقتل والاستبداد من قبل الحكام الحاليين لجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية كما يتعرض أولئك القادة المخلصين المجاهدين الذين ضحوا بالغالي والنفيس في سبيل وطنهم أبان الاستعمار البريطاني الى خطر التصفيات الجسدية المستمرة وعليه، فان مجلس النواب الأردني اذ يعلن استنكاره لهذه الاجراءات الظالمة ولهذه التصرفات الجائرة اللاإنسانية، ولهذه الاعمال الخاقدة الانتقامية اللاقانونية ليناشد الأمة العربية والاسلامية في كافة اقطارها وامصارها ان تعمل على رفع الظلم والبطش والاستبداد والقتل الجاهلي عن أولئك الاخوة من المواطنين الفرفاء ووضع حد لحامات الدم المستمرة في عدن حفاظا على وحدة الشعب اليمني الشقيق وعلى حياة ابنائه ومواطنيه.

رئيس مجلس النواب
كامل عريقات



سلطنة العرب للرياسة

مجلس النواب

الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الاستثنائية الاولى

المعقودة يوم الاربعاء ٢١ جاد ثاني ١٣٩٢ هـ الموافق ٢ آب ١٩٧٢ م

(الجلد ١٧)

(العدد ١٤)

جدول الأعمال

- | | |
|------|---|
| ١٤٠١ | ١ - تلاوة الارادة الملكية السامية للتضمنة دعوة مجلس الأمة الى الاجتاج في دورة استثنائية |
| ١٤٠٤ | ٢ - الوقوف دقيقة واحدة وقرأة الفاتحة على روح المفقود له جلالة الملك طلال المعظم |
| ١٤٠٤ | ٣ - الاجازات والاعتذارات : |
| ١٤٠٤ | أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد امحامل حجازي |
| ١٤٠٤ | ب - طلب اجازة مقدم من معالي السيد حاكف الفارز |

موافقة

هكذا من الأصل

- ٤ - تلاوة كتاب معالي نائب رئيس مجلس الاعيان رقم (١٢٥) حول | قرر المجلس احواله ١٤٠٦
مشروع قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢ للجنة القانونية
- ٥ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والموزعة على الاعضاء والنظر في احوالها ١٤٠٧
الى اللجنة المختصة :
- أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٨٢٥٢ المتضمن تقديم مشروع قانون الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٢ . ١٤٠٧
- ب - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٨٨٩٠ المتضمن تقديم مشروع قانون تنظيم عقود ايجار العقار لسنة ١٩٧٢ . ١٤١٧
- ج - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٩٤٨٢) المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٢ . ١٤١٨
- د - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٨٨٩١ المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٢ . ١٤١٩
- هـ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٩٨٠١) المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ . ١٤٢٠
- و - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٩٨١٥) المتضمن تقديم مشروع قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٢ . ١٤٢١
- ز - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٩٨١٥) المتضمن تقديم مشروع قانون الزراعة لسنة ١٨٧٢ . ١٤٣١
- ح - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٠٠١٥) المتضمن تقديم مشروع قانون المطبوعات لسنة ١٩٧٢ . ١٤٦٦
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (لم تعين) . ١٤٨٢

(قرر المجلس احواله هذه القوانين الى اللجنة القانونية)

مجلس النواب

الجلسة

اجتمع المجلس علنا ونصاب قانوني في الساعة ١١ صباحا من يوم الاربعاء الواقع في ١٩٧٢/٨/٢ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب باجازه معالي السيد عاكف الفايز ومعالي السيد اسماعيل حجازي .

وتغيب معتلرا : امين مجيع ، مصباح الكاظمي محمد سالم الذويب ، حنا بنورة ، ادوارد خميس موسى عابدة ، رمضان حجة صديقي الجعبري حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبدالقادر الصالح ، محمد سعيد اليونس ، شريف القبيح وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة:

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، دولة السيد احمد الوزني

وزير دولة معالي السيد اميل الغوري

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو عوده .

وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمؤسسات الاسلامية

معالي الدكتور السيد اسحق القرعسان

وزير الدولة : معالي السيد سالم مسامدة

وزير النقل والسياحة والاعمال : معالي السيد

غالب بركات

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس

النصاب القانوني : اعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية بدعوة المجلس لعقد دورة استثنائية : -

السيد الرئيس

تتلى الارادة الملكية بدعوة المجلس لدورة استثنائية (وهنا وقف جميع من في القاعة)

السيد الامين العام

الرقم : ٩٧٢٠/٣/١٠/٢٧

التاريخ : ١٩٧٢/٧/٢٤

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور نصدر اذاتنا بما هوأت :

بدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعياناً من يوم الخميس الواقع في ٢٠

تموز لسنة ١٩٧٢ في اجل الزمان الامور التالية :

(١) مشروع قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢

(٢) مشروع قانون نقابة الضباط لسنة ١٩٧٢

(٣) مشروع قانون تعديل قانون خدمة

الافراد في القوات المسلحة لسنة ١٩٧٢

(٤) مشروع قانون تنظيم عقود ايجار العقار

لسنة ١٩٧٢

هكذا من الاصل

مجلس النواب



مجلس النواب يستمع للإرادة الملكية السامية
بدعوة المجلس للدورة الاستثنائية



تلاوة الإرادة الملكية السامية بدعوة المجلس



المجلس والحكومة لحظة الاستماع لتلاوة الإرادة الملكية السامية

(٥) مشروع قانون الزراعة لسنة ١٩٧٢
(٦) مشروع قانون رعاية وتشغيل المكفوفين
لسنة ١٩٦٥

(٧) مشروع قانون المطبوعات لسنة ١٩٧٢
(٨) مشروع القانون المعدل لقانون
الاستملاك لسنة ١٩٧٢
(٩) مشروع قانون تشجيع الاستثمار لسنة
١٩٧٢

(١٠) مشروع قانون معدل لقانون النقل على
الطرق لسنة ١٩٧٢
(١١) مشروع قانون الجامعة الأردنية لسنة
١٩٧٢

(الحسين)

وزير الداخلية رئيس الوزراء
إبراهيم الحياشنة أحمد اللوزي

(وهنا جلس الجميع)

السيد الرئيس

عنابنة افتتاح الدورة الاستثنائية للمجلس
أقدم بالشكر للحكومة المؤقتة بخدم اللجوء الى
اصدار قوانين مؤقتة وافتتاح دورة استثنائية
استجابة لطلب المجلس

٢ - الوقوف دقيقة حداد واحدة وقراءة الفاتحة
على روح المغفور له جلالة الملك طلال المعظم

السيد الرئيس

والآن ادعو المجلس الكريم والحضور
الوقوف دقيقة حداد وتلاوة الفاتحة عن روح
جلالة المغفور له المرحوم الملك طلال .

« وهنا وقف جميع من في القاعة وتليت
الفاتحة عن روح الفقيد العظيم ثم جلس الجميع »

٣ - الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس

تلى الاجازات الواردة ،

(أ)

السيد الامين العام

طلب اجازة مقدمة من السيد اسماعيل حجازي .

٧٢/٧/١٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع - طلب اجازة

تحيات

ارجو التكرم بمنحي اجازة لمدة شهر بسبب
السفر الى الضفة الغربية اعتباراً من اليوم .
واقبلوا الاحترام

عضو مجلس النواب
اسماعيل حجازي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على منحه الاجازة
المطلوبة ؟

الجميع موافقون .

(ب)

السيد الامين العام

وهذا طلب من السيد عاكف الفارز



جلس النواب يقرأ الفاتحة على روح الفقيد العظيم المغفور له جلالة الملك طلال

هكذا منذ الاصل

معالي رئيس مجلس النواب

نظراً لاضطراري للسفر الى خارج الاردن
للمعالجة ارجو التفضل بالموافقة على اجازتي مدة شهر
اعتباراً من ١٩٧٢/٨/١.

واقبلوا فائق الاحترام .

٩٧٢/٨/١ نائب بدو الوسط
عاكف الفايز

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على منحه الاجازة المطلوبة؟
الجميع موافقون .

٤ - تلاوة كتاب معالي نائب رئيس مجلس
الاعيان رقم (١٢٥) حول مشروع قانون استقلال
القضاء لسنة ١٩٧٢ .

السيد الرئيس

يقرأ كتاب الاعيان حول قانون استقلال
القضاء

السيد الامين العام

الرقم ١٢٥/١٦٧/٢

التاريخ ١٩٧٢/٧/١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالإشارة الى كتاب معاليكم رقم ٨٦٢/١٦٧/٢
المؤرخ في ١٩٧٢/٦/٢٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثامنة من الدورة
العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٩ الموافقة
على مشروع قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢
بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر
مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي : -

(١) عدم الموافقة على عبارة (والقاضي
تحت التدريب) التي اضافها مجلس النواب الموقر
الى آخر تعريف (القاضي) الواردة في المادة
الثانية لعدم اللزوم لها .

(٢) عدم للموافقة على اضافة (من الدرجة
الرابعة فما دون) التي ادخلها مجلس النواب الموقر
على المادة (١٣) بعد عبارة (يجري التمييز
بالوظائف القضائية) لعدم اللزوم لها .

(٣) الاستعاضة عن عبارة (من الدرجة
الثالثة) بعبارة (من الدرجة الثانية) الواردة في
الفقرة (د) من المادة (١٩) المعدلة من قبل
مجلس النواب الموقر .

(٤) عدم الموافقة على حلف عبارة
(ار عضو بداية او مساعد نائب عام) الواردة
في الفقرة (ب) من المادة ٢١ التي حلها مجلس
النواب الموقر .

(٥) عدم الموافقة على كلمة (عامة) التي
اضافها مجلس النواب الموقر بعد عبارة (يمكن
نظامية الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٢٣)
لانها زائدة

(٦) الموافقة على جميع التعديلات الاخرى
التي اجراها مجلس النواب الموقر على هذا المشروع
اعيد الى معاليكم مشروع هذا القانون بالصيغة
النهائية ، وارجو التكرم بعرض هذه التعديلات
على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نالت الموافقة تكرمتم
معاليكم باعلامي .

واقبلوا فائق الاحترام .

نائب رئيس مجلس الاعيان

عبد الرحمن خليفة

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احواله الى اللجنة
القانونية للنظر بتعديلات مجلس الاعيان الموقر ؟
الجميع موافقون .

٥ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من
الحكومة والموزعة على الاعضاء والنظر في احوالها
الى اللجان المختصة .

السيد الرئيس :

تقرأ كتب الرئاسة والقوانين المرفقة بها
لإحالتها للجان المختصة .

(أ)

السيد الامين العام :

الرقم : ج/١٤/٨٢٥٢
التاريخ ١٩٧٢/٦/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ (١٢٠) نسخة من مشروع
قانون الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٢، بشكله الذي
أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ
١٩٧٢/٦/١٩ مع الاسباب الموجبة له. رجاء احواله
الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

احمد الوزي

الاسباب الموجبة لسن القانون الجديد للجامعة الاردنية

تؤمن الجامعة الاردنية انه لا يكفي ان تبدأ بداية حديثة بل يجب ان تظل دائماً حديثة ، ولا يكون ذلك
الا باستمرار النمو والتطور والمراجعة واعادة النظر ، وتؤمن كذلك ، ان رسالتها لا تقتصر على تلقين العلم ،
بل تتجاوز ذلك الى بناء الفكر ، وتكوين الشخصية ، وتنمية الوعي ، وتكوين الخلق ، وصقل المواهب وتنمية
روح البحث العلمي والاستقلال الفكري ، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن وروح المسؤولية ، فالجامعة اية جامعة
لا بد لها من تحديد الاهداف الشاملة التي تسعى لتحقيقها ، وتوضيح الفلسفة التي يرتكز عليها التعليم الجامعي ،
ولا شك ان هذا التحديد يؤثر تأثيراً أساسياً في الوسائل والطرق التي تتبعها الجامعة .

وانطلاقاً من هذا الايمان ، فقد شعر المسؤولون بعبء اقتضاء عشر سنوات من عمر الجامعة ، بضرورة
اعادة النظر في قانونها واجراء دراسة متعمقة لتطويره في ضوء ما حققه العلم من تقدم آخيلين بعين الاعتبار
والعصرنا وخبرتنا السابقة ، ونتائج التجارب في الجامعات الاخرى والامكانيات والقدرات الموجودة لدينا .

ونتيجة للتراسات المستفيضة ، فقد رأى المسؤولون ان القانون السابق رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢ قد سن في
وقت لم تتوفر فيه التجربة الجامعية فاجتاحت احكامه مقتبسة من قوانين الجامعات العربية وغير العربية وتجاربها
غير متمشية مع النهضة العلمية وحركة النمو والتطور التي يشهدها هذا البلد .

كتاب
مجلس الاعيان

وفي ضوء ذلك ، جاءت صياغة القانون الجديد التي احتملت على المرتكزات التالية : -

(١) توضيح مفهوم استقلال الجامعة وتعميقه واستناده على اسس واضحة تبين ان الجامعة الاردنية تجرية جديده رائدة ، في البلاد العربية وانموذج فريد بين الجامعات العربية من حيث استقلالها ، فهي جامعة مستقلة عن الحكومة ماديا واداريا وعلميا ، غير ان الاستقلال لا يعني انها مؤسسة اهلية او خاصة ، بل هي مؤسسة للوطن والمواطن والعرب اجمعين .

(٢) تحديد الاهداف الشاملة التي يجب ان تسعى الجامعة لتحقيقها وتوضيح الفلسفة التي يركز عليها التعليم الجامعي وترسيخ الايمان بها .

(٣) توزيع السلطات الجامعية على مجالس الجامعة توزيعاً علمياً وموضوعياً يتفق واختصاصات هذه المجالس وزيادة عدد اعضائها بنية تحقيق الكثير من المكاسب المادية والاستفادة من خبرات المعرفة والخبرات العلمية .

مجلس الامناء : - يتألف هذا المجلس من ثمانية عشرة عضواً ثلثه من غير الاردنيين الذين سيوفر وجودهم في المجلس الدعم المادي للجامعة ، ومن مهامه دعم استقلال الجامعة وتسيير مواردها وتنظيم استثمار اموالها ، ومناقشة التشريعات المالية واقرارها .

مجلس الجامعة : - شكل هذا المجلس من اعضاء يمثلون الكليات العلمية والدوائر الاخرى القائمة في الجامعة والمؤسسات العلمية وغير العلمية خارج الجامعة والتي يمكن ان يقوم تعاون وثيق بينها وبين الجامعة في المستقبل ، ويناط بهذا المجلس بصورة رئيسية وضع التشريعات والتعليمات الاكاديمية والادارية .

مجلس التعميم : - شكل هذا المجلس من المسؤولين الاكاديميين الاداريين وتشمل اختصاصاته تهيئة التشريعات والتعليمات الادارية والتعليمية في الجامعة وتنسيق العلاقات والتعاون بين كليات الجامعة .

مجلس الكلية : - ويتألف من رؤساء الاقسام العلمية في كليات الجامعة واعضاء منتخبين من تلك الاقسام ويختص هذا المجلس بتنسيق المناهج التدريسية بين الاقسام المختلفة في الكليات وتشجيع نشاطات البحث العلمي في الاقسام وتنسيقها .

مجلس القسم : - ويتألف من جميع اعضاء هيئة التدريس في القسم وهي حجر الزاوية الاكاديمي في بنا الجامعة .

ومن ان تقدم مشروع القانون الجديد للجامعة ، لتعلم تماماً بأن التطوير والتقدم عملية مستمرة تحتاج الى مراحل وبرامج زمنية ، كما تحتاج الى تقديم ومراجعة دائمة من جميع النواحي التنظيمية والتبليغية وفقاً لتوفر الامكانيات وتزايد الموارد والقدرات ، وما يستجد من حاجات يكشف عنها تقدم العلم والمعرفة وظهور الاختراعات العلمية الجديدة .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون الجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - الجامعة الاردنية مؤسسة قومية للتعليم العالي مقرها موقع الجببية .

المادة ٣ - تهدف الجامعة الاردنية الى خدمة المجتمع الانساني والعربي وخاصة المجتمع الاردني بالوسائل الممكنة واهمها : -

أ (اتاحة فرص الدراسة والتخصص والتعمق في ميادين المعرفة تلبية لحاجات البلاد ، مع الاعتناء بالثقافة العامة والتركيز على المستوى والنوعية .

ب (القيام بالبحث العلمي وتشجيعه .

ج (تنمية روح البحث العلمي والاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وروح العمل الجماعي عند الطلبة .

د (العناية بالحضارة العربية والاسلامية ونشر تراثها والاهتمام بالقيم الاخلاقية .

هـ (تنمية الشعور بالانتماء للوطن وروح المسؤولية .

و (تنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها في خدمة المجتمع .

ز (العمل على رقي الآداب والفنون وتقديم العلوم .

ح (تنمية الاهتمام بالثقافة القومية والعالمية وتطوير التراث الوطني .

ط (توثيق الروابط مع الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والعالمية .

المادة ٤ - الجامعة الاردنية (شخصية معنوية مستقلة) تتمتع بجميع الحقوق المنوطة لمثل هذه الشخصيات ومن اهمها : حق التقاضي والتملك والبيع والبرهن والاقتراض والبيع وقبول التبرعات عن طريق الوكف والمنح والوصايا والهبات .

المادة ٥ - أ (للجامعة الاردنية (ميزانية مستقلة) تخصص بها يحددها مجلس الجامعة ومجلس العمماء ويناقشها مجلس الجامعة ويقرها مجلس الامناء .

ب (تدير الجامعة اموالها وتتفق منها وفق نظام يصنعه مجلس الجامعة ومجلس العمماء ويناقشها مجلس الجامعة ومجلس الامناء .

هكذا من الأصل

ج - تتكون موارد الجامعة من :

- (١) الرسوم الجامعية
- (٢) الرسوم القانونية لمصلحة الجامعة
- (٣) ريع اموالها المنقولة وغير المنقولة
- (٤) الهبات والاعانات والتبرعات والمنح الاخرى .
- (٥) منحة سنوية تخصصها لها الحكومة
- (٦) اية موارد اخرى .

د - تعفى الجامعة الاردنية من الضرائب والرسوم والعوائد سواء اكانت حكومية ام بلدية وغيرها
هـ - يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات الجامعة .

المادة ٦ - اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة ومعاهدها ولمجلس الجامعة ان يقرر استعمال لغة اخرى للتدريس حينما تقتضي الضرورة بذلك .

المادة ٧ - ١ - تضم الجامعة :

- (١) كلية الآداب
- (٢) كلية العلوم
- (٣) كلية الاقتصاد والتجارة
- (٤) كلية الشريعة
- (٥) كلية الطب

ب - ويجوز احداث كليات ومعاهد جديدة بقرار من مجلس الامناء بناء على تنسيب من مجلس الجامعة على ان يقرن القرار بزيادة ملكية سامية :

المادة ٨ - ١ - للجامعة مجلس امناء مؤلف من ثمانية عشر عضوا من ذوي الرأي والخبرة ولا يزيد عدد الاعضاء غير الاردنيين عن ثلث الاعضاء .

٢ - يحدد مدة العضوية في مجلس الامناء وكيفية اختيار اعضائه وتجديد انتخابهم وسائر الشؤون الخاصة بالمجلس بموجب نظام يقره مجلس الوزراء ويصدق عليه الملك .

المادة ٩ - يتولى مجلس الامناء المسؤوليات والصلاحيات التالية :
١ - دعم استقلال الجامعة وصيافته واتخاذ جميع الوسائل المؤدية الى رفع شأنها وتمكينها من اداء رسالتها وتحقيق اهدافها .

٢ - تدوير موارد الجامعة وتنظيم استثماراتها .

ج - مناقشة واقرار مشروع الميزانية السنوية .

د - مناقشة واقرار الانظمة الخاصة المالية والاسكانية التي يقرها مجلس الجامعة .

هـ - تنسيب شخص او اكثر لرئاسة الجامعة ويتم التعيين بأرادة ملكية سامية .

و - تعيين نواب الرئيس والعمداء وذلك بناء على ترشيح من رئيس الجامعة .

ز - احداث ودمج كليات جديدة ومعاهد مستقلة او تابعة لاحدى الكليات القائمة وذلك وفقا لحاجات البلاد وامكانات الجامعة بناء على تنسيب مجلس الجامعة .

ح - ضم اعضاء جدد الى مجلس الجامعة بناء على تنسيب ذلك المجلس :

الف ١٠ - يولف مجلس الجامعة على الوجه التالي :-

أ - ١ - رئيس الجامعة

٢ - نائب (او نواب) الرئيس

٣ - العمداء

٤ - عضو هيئة تدريس من كل كلية تنتخبه الهيئة التدريسية في الكلية في مطلع كل عام جامعي لمدة سنة قابلة للتجديد .

٥ - مدير (او عميد) شؤون الطلبة

٦ - مدير التنمية والتخطيط في الجامعة

٧ - رئيس المجلس القومي للتخطيط

٨ - وكيل وزارة التربية والتعليم

ب - يجوز ان يضم الى عضوية مجلس الجامعة بناء على اقتراح من مجلس الجامعة وقرار من مجلس الامناء اعضاء آخرون من الفئات التالية :-

١ - اعضاء هيئة تدريس

٢ - موظفون اداريون بحكم وظائفهم

٣ - وكلاء الوزارات

٤ - اجد الطلبة

٥ - اجد الخريجين

٦ - اي شخص او ممثل مؤسسة لها علاقة وثيقة بالجامعة .

وتكون مدة عضوية هؤلاء في المجلس الجامعة سنة قابلة للتجديد .

هكذا منه الأصل

المادة ١١ - يتولى مجلس الجامعة المسؤوليات والصلاحيات المحددة في هذا القانون وفي اللائحة الصادرة بمقتضى وضع اللائحة التي ترسم السياسة العامة للجامعة وذلك فيما يلي :-

- (أ) مناقشة الميزانية السنوية للجامعة ورفعها الى مجلس الامناء .
- (ب) مناقشة مشاريع اللائحة الداخلية الخاصة باقرار ما يقع منها ضمن صلاحية مجلس الجامعة ورفع ما يقع من هذه المشاريع ضمن صلاحيات مجلس الامناء الى ذلك المجلس وفي كل حال يجري تعديل اللائحة الخاصة بالامور الاكاديمية الواردة من مجلس العمداء باكثرية الثلثين .
- (ج) توثيق علاقة الجامعة مع المؤسسات والاجهزة في القطاعين العام والخاص وتنسيقها .
- (د) توثيق الروابط بين الكليات والدوائر والنشاطات في الجامعة وتنسيقها .
- (هـ) تقييم اعمال الجامعة عن طريق النظر في التقارير السنوية التي يرفعها اليه رئيس الجامعة وتشكيل اللجان الخاصة بتقييم فعالية خريجي الجامعة في تلبية حاجات المجتمع والتأهيل .
- (و) مناقشة واقرار المشاريع التي يعدها مجلس العمداء لتنظيم شؤون لقاطات الطلبة .
- (ز) مناقشة واقرار المشاريع التي يعدها مجلس العمداء لتنظيم الشؤون التأديبية للطلبة .
- (ح) التنسيب الى مجلس الامناء إنشاء كليات ومعاهد جديدة ودمج المعاهد والكليات في كلية واحدة .
- (ط) النظر فيما يعرضه عليه رئيس الجامعة من امور اخرى .
- (ي) التنسيب الى مجلس الامناء بضم اعضاء جدد الى مجلس الجامعة من داخل الجامعة أو خارجها لتمشيا مع تطور الجامعة .

المادة ١٢ - (أ) يشترط في رئيس الجامعة ان يكون اردنياً ، وان تتوفر فيه الشروط الواجب توافرها للاستاذ في الجامعة .

- (ب) يعين رئيس الجامعة بقرار من مجلس الامناء وبإرادة ملكية سامية .
- (ج) اذا انتهت خدمة رئيس الجامعة استمر في منصب الاستاذية او تولاه حكماً .

المادة ١٣ - (أ) رئيس الجامعة مسؤول عن ادارة شؤون الجامعة ، ويتولى الصلاحيات التي تضمن حسن العمل في الجامعة وفق احكام هذا القانون واللائحة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

- (ب) يمارس رئيس الجامعة ، بصورة خاصة ، المسؤوليات والصلاحيات التالية :-

- (١) تمثيل الجامعة امام المراجع والميثاق الاخرى بما فيها الميثاق القضائية .
- (٢) ادارة شؤون الجامعة العلمية والتعليمية والإدارية والمالية وغيرها بما يحقق غايات الجامعة واهدافها .
- (٣) تنفيذ قانون الجامعة وتنظيمها الداخلية الخاصة وتعليماتها .

(٤) رئاسة مجلس الجامعة ومجلس العمداء والدعوة الى اجتماعاتها وتنظيم شؤونها .

(٥) تنفيذ موازنة الجامعة ، واصدار اوامر الصرف الخاصة بالمصروفات الجامعية ، وفقاً لللائحة المالية .

(٦) تقديم تقرير الى مجلس الامناء في نهاية كل سنة جامعية عن شؤون الجامعة ونشاطاتها المختلفة .

(ج) لرئيس الجامعة عند الضرورة التصوي حق تعليق الدراسة في الجامعة كلياً او جزئياً ، على ان يعلم مجلس العمداء في أول جلسة تلي هذا الاجراء .

(د) لرئيس الجامعة دعوة عدد من الموظفين او الخبراء للاستئناس بأرائهم عند الضرورة في مناقشات مجلس الجامعة ومجلس العمداء وذلك لمدة محددة او في موضوعات معينة .

المادة ١٤ - (أ) يعاون رئيس الجامعة في مسؤولياته واعماله : نائب او اكثر للرئيس يكون بمرتبة « عميد » وتطبق عليه الاحكام المتعلقة بالعمداء .

(ب) يقوم نائب الرئيس بالاعمال والصلاحيات التي يكلف بها بموجب احكام هذا القانون واللائحة الصادرة بموجبه الى جانب ما يكلفه به الرئيس من اعمال وصلاحيات اخرى .

(ج) يقوم نائب الرئيس مقام الرئيس ويمارس جميع صلاحياته في حال خلو منصبه او غيابه ، وللرئيس ان يكلف نائبه او نوابه بكل او بعض صلاحياته وبخاصة في حالات الغياب والمرض .

المادة ١٥ - يُلَف مجلس العمداء من :

(أ) رئيس الجامعة .

(ب) نائب (او نواب) الرئيس .

(ج) العمداء .

المادة ١٦ - (أ) يمارس مجلس العمداء الصلاحيات المحددة في هذا القانون واللائحة الداخلية الخاصة للجامعة وتعليماتها وبصورة خاصة ما يلي :

- (أ) الموافقة على خطط الدراسة .
- (ب) منح الدرجات العلمية .
- (ج) وضع تعليمات قبول الطلبة .
- (د) انشاء كراسي الاستاذية .
- (هـ) التنسيق بين اعمال الكليات فيما يخص النظم والمعايير والبحوث العلمية وادارة الامتحانات .

هكذا منه الاصل

و (تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم والنظر بأوضاعهم الوظيفية المختلفة من اعارة وندب واجازة وغير ذلك في حدود الانظمة الداخلية الخاصة بذلك .
 ز (انشاء الاقسام ودمجها .

ح (دراسة الموضوعات التي يحيلها عليه رئيس الجامعة .
 ٢ (يعتبر مجلس العمداء مفوضاً حكماً بصلاحيات مجلس الجامعة اذا تعلق اجتماع مجلس الجامعة بنصابه القانوني لاسباب قاهرة يقدرها مجلس العمداء بعد الاستماع الى الاسباب المبررة التي يعرضها رئيس الجامعة .

المادة ١٧ - أ (يعين العميد بقرار من مجلس الامناء بأكثرية الثلثين ، بناء على تنسيب من رئيس الجامعة .
 ب (يجب ان تتوفر في العميد الشروط الواجب توافرها لدى الاستاذ الا انه يجوز في السنوات الخمس الاولى من انشاء الكلية ان يكلف رئيس الجامعة بموافقة مجلس العمداء احد اعضاء هيئة التدريس القيام باعمال العمادة بحيث يمارس جميع اعمال العميد وصلاحياته .
 ج (تنتهي خدمة العميد بالاستقالة او بتعيين عميد جديد وفي كل الاحوال يستمر العميد في منصب الاستاذية . أو يتولاه حكماً .

المادة ١٨ - أ (عميد الكلية (أو المعهد) مسؤول عن ادارة شؤون الكلية (أو المعهد) التعليمية والادارية والمالية ، وبهذه الصفة يمارس جميع الحقوق والصلاحيات التي تضمن حسن سير العمل في الكلية بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون والانظمة الداخلية الخاصة للجامعة وتعليماتها .
 ويقدم الى رئاسة الجامعة ، في نهاية كل سنة جامعية ، تقريراً عن شؤون الكلية ونشاطاتها .
 ب - العمداء الآخرون ، في غير الكليات والمعاهد ، يقومون بالاعمال والصلاحيات التي يكلفهم بها هذا القانون والانظمة الداخلية الخاصة للجامعة وتعليماتها ، الى جانب الاعمال الاخرى التي يكلفهم بها رئيس الجامعة .

المادة ١٩ - أ (يجوز ان يساعد عميد الكلية في مسؤولياته واعماله نائب العميد ويجب ان تتوفر في نائب العميد الشروط الواجب توافرها لدى الاستاذ ويتم تعيينه بقرار من رئيس الجامعة بناء على تنسيب من عميد الكلية .

ب - يتولى نائب العميد الاعمال التي يكلف بها بموجب احكام هذا القانون والانظمة الجامعية وتعليماتها الى جانب ما يكلفه به العميد من اعمال اخرى .
 ج - يقوم نائب العميد بمهام العميد في حال خلو منصبه او غيابيه ويمكن للعميد ان يفوض نائب بكل او بعض صلاحياته وخاصة في حالات الغياب والمرضى .

المادة ٢٠ - أ (يؤلف مجلس الكلية من :-

- ١ (عميد الكلية
 - ٢ (نائب العميد
 - ٣ (رؤساء الاقسام
 - ٤ (عضو هيئة تدريسية ينتخبه اعضاء كل قسم ، في مطلع كل عام جامعي ، لمدة سنة قابلة للتجديد .
- ب - لعميد الكلية دعوة عدد من الموظفين او الخبراء للاستئناس بأرائهم عند الضرورة في مناقشات مجلس الكلية وذلك لمدة محددة او في موضوعات معينة .

المادة ٢١ - يختص مجلس الكلية بالامور التالية :-

- أ - تقديم الاقتراحات الى مجلس العمداء حول الخطط الدراسية وشروط منح الدرجات العلمية وكل ما من شأنه النهوض بالكلية والجامعة .
- ب - تنسيق المناهج التدريسية للمواد بين الاقسام المختلفة في الكلية .
- ج - تشجيع وتنسيق نشاطات البحث العلمي في الاقسام المختلفة .
- د - المذاكرة في نتائج الامتحانات واقرارها .
- هـ - النظر في اقتراحات الاقسام حول توزيع الدروس والمحاضرات .
- و - ابداء الرأي مباشرة او عن طريق لجان خاصة ، في اية موضوعات اخرى يعرضها العميد .

المادة ٢٢ - أ - لكل قسم من اقسام الكلية مجلس يتألف من رئيس القسم وجميع اعضاء هيئة التدريس فيه .

ب - يمارس مجلس القسم المسؤوليات والصلاحيات التالية :-

- ١ (تقديم الاقتراحات الى مجلس الكلية حول الخطط الدراسية في القسم وما من شأنه النهوض بالقسم والكلية .
- ٢ (تنسيق المناهج التدريسية للمواد في القسم .
- ٣ (تشجيع وتنسيق نشاطات البحث العلمي في القسم .
- ٤ (ابداء الرأي في الترقيات وطلبات التعيين لاعضاء هيئة التدريس او المحاضرين للقسم مع مراعاة عدم اشتراك عضو هيئة التدريس في النظر في الترقية او التعيين في مرتبة اعلى من مرتبته .
- ٥ (تقديم الاقتراحات حول توزيع الدروس والمحاضرات .
- ٦ (ابداء الرأي في اية موضوعات يعرضها عميد الكلية او رئيس القسم .

هكذا منه الاصل

ج - رئيس القسم مسؤول عن حسن سير التدريس في قسمه بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون والانظمة الداخلية الخاصة للجامعة وتعليماتها .
د - يعين احد اساتذة القسم رئيسا له ، لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة استنادا الى تنسيب العميد بعد الاستئناس برأي القسم ، الا انه يجوز في حالات خاصة بقرارها عميد الكلية ورئيس الجامعة ، تعيين احد اعضاء هيئة التدريس في القسم قائما باعمال رئيس القسم .
المادة ٢٣ - يجوز استئناف القرارات الصادرة عن أي مجلس الى المجلس الذي يعاود تسلسلا ما لم تكن هذه القرارات صادرة بالاجماع ، ويكون القرار الاستئنافي الصادر قطعيا .

المادة ٢٤ - اعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :

أ (الاساتذة

ب (الاساتذة المساعدون

ج (المدرسون

المادة ٢٥ - تحدد شروط واجراءات تعيين وترقية وتثبيت ونقل وقبول استقالة وانهاء خدمة اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والممارين والمتقاعدين والمعيدين والموظفين والمستخدمين وجميع العاملين في الجامعة وتعيين حقوقهم وواجباتهم الوظيفية والمالية وسائر الشؤون المتصلة بعملهم الجامعي بموجب نظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٢٦ - يقسم رئيس الجامعة قبل مباشرته العمل ، امام رئيس مجلس انهاء الجامعة كما يقسم نواب الرئيس والعمداء واهضاء هيئة التدريس الاردنيون امام رئيس الجامعة البينين التالية : -
« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن وان احافظ على شرف المهنة وان اقوم بواجبي بكل امانة واخلاص » .

المادة ٢٧ - تنظم نشاطات الطلاب الثقافية والاجتماعية والرياضية بنظام يصدر لهذه الغاية وفقا لاحكام هذا القانون .
المادة ٢٨ - كافة القرارات الصادرة عن مجلس الانماء او مجلس الجامعة او مجلس العملاء غير قابلة للطعن امام أي مزيج قضائي .

المادة ٢٩ - باستثناء ماورد في الفقرة (ب) من المادة (٨) :-

أ (تصدر الانظمة الداخلية الخاصة والمالية من مجلس الانماء بناء على تنسيب من مجلس الجامعة .
ب (تصدر الانظمة الداخلية الخاصة (الاكاديمية) و (الادارية) من مجلس الجامعة بناء على تنسيب من مجلس العملاء .

ج (تصدر التعليمات التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا القانون والقرارات المستتدة اليه عن مجلس العملاء .
المادة ٣٠ - يستمر العمل بالانظمة والتعليمات الجامعية المعمول بها حين صدور هذا القانون الى ان تصدر الانظمة الداخلية الخاصة او التعليمات الجديدة التي تلغها او تعدلها .

ب (يلغى هذا القانون قانون الجامعة رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤ .

المادة ٣١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الاسباب الموجبة

بما انه لا يوجد في الوقت الحاضر تشريع تنظم اصحاب العقارات الواقعة عقاراتهم ضمن حدود المناطق البلدية ، بتسجيل وتصدق عقود الايجار والاستئجار التي تنظم فيما بينهم لدى الدوائر البلدية ، لذلك ومن اجل تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وحفظ لحقوق البلديات بالنسبة للرسوم التي يقتضي دفعها لها ، فقد ارتضى وضع هذا المشروع الذي الغى ايضا (نظام ايجار واستئجار العقار) العثماني الذي اصبحت عباراته لا تتسجم مع الاوضاع التشريعية السائدة في المملكة .

السيد الرئيس
هل يوافق المجلس على إحالة القانون الى اللجنة القانونية .
الجميع : موافقون .

ب -

السيد الامين العام

الرقم : م/٤١/٨٨٩٠

التاريخ : ١٩٧٢/٧/٤

معالي رئيس مجلس النواب

أيهت اليكم بـ (١٢٠) نسخة من مشروع قانون تنظيم عقود ايجار العقار لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٧٢/٧/١ مع الاسباب الموجبة له . رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
احمد الازري

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧١

قانون تنظيم عقود ايجار العقار

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تنظيم عقود ايجار العقار لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري احكام هذا القانون على المقارنات الكائنة في مناطق المجالس البلدية والقروية .

المادة ٣ - يحظر عقد الايجار خطيا بين المؤجر والمستأجر ولهما ان يتماقدا على الشروط التي يلتزمان بها وفقا لاحكام المادة (١٧٤) من قانون اصول المحاكمات الحقوقية او أي تشريع يصدر او يحل محلها .

المادة ٤ - يدرج في عقد الايجار / ايسم كل من المؤجر والمستأجر ، وشهرته وصنفته ، ومحل اقامته ، وجنسيته ، ونوع العقار ، ومشتبلاته ، وطريقة استئجاره ، وبيان مدة الاجارة . ويلحقه وكيفية ادائها .

هكذا عند الاصل

المادة ٥ - تسجل عقود إيجار واستئجار العقارات في دوائر البلديات والمجالس القروية التي تقع العقارات الموضحة ضمن مناطقها .

المادة ٦ - أ - تتقاضى المجالس البلدية والقروية رسماً مقابل (تسجيل عقود إيجار واستئجار العقارات) يساوي نصف بالمائة من بدل إيجارها السنوي شريطة أن لا يقل المبلغ المستوفى عن دينار واحد ولا يزيد على خمسة عشر ديناراً .

ب - تخضع جميع التعديلات التي تطرأ على عقود الإيجارات للتسجيل ودفع الرسوم وفق أحكام المادة الخامسة والفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٧ - عقود الإيجار التي لا تسجل وفق أحكام المادة الخامسة من هذا القانون يجرم من يمتنع بها لدى أي دائرة رسمية بواقع خمسة فلسات عن كل دينار أردني من بدل الإيجار السنوي شريطة أن لا يقل مبلغ الغرامة عن دينار واحد ولا يزيد على عشرين ديناراً بالأضافة لرصوم التسجيل المقرر في المادة السابقة .

المادة ٨ - إذا لم يجر عقدا الإيجار كتابة تستوفي غرامة من يمتنع به مقدارها واحد بالمائة من بدل الإيجار السنوي مع مراعاة الحد الأدنى والأعلى ورسم التسجيل المنصوص عليهما في المادتين ٧٠٦ والسابقتين .

المادة ٩ - تؤخر الدوائر الرسمية والمحاكم النظر بالادعاءات الناجمة عن معاملات الإيجار ما لم تستوف الرسوم والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٠ - لا تخضع عقود الإيجار التي تكون الحكومة أو دوائر الأوقاف طرفاً فيها لأحكام هذا القانون .

المادة ١١ - يلغى نظام إيجار المقار العشوائي الصادر بتاريخ ٥ / نيسان سنة ١٢٩٨ و أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالته إلى اللجنة القانونية ؟

(ج)

السيد الأمين العام :

الرقم ١٩٨٢/٨/١
التاريخ ١٩٧٢/٧/١٨

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث إليكم بـ (١٢٠) نسخة من مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٠ مع الأسباب الموجبة له راجعاً لإحاليته إلى مجلس النواب للنظر في إقراره .

واقبلوا طاق الاحترام

رئيس الوزراء
أحمد الوزري

الأسباب الموجبة

لما كانت المشاريع التي تقوم الحكومة أو المجالس البلدية بتنفيذها تتطلب في الغالب استملاك مساحات واسعة من الأراضي في مختلف أنحاء المملكة ولما كانت أسعار تلك الأراضي في ارتفاع مستمر الأمر الذي يعيق تنفيذ تلك المشاريع لعدم توفر المخصصات اللازمة لدفع التعويض المقرر عن استملاكها ورغبة في التوفيق بين المصلحة العامة بتنفيذ المشاريع الحيوية وتطوير الخدمات العامة من جهة ومصلحة أصحاب التعويض من جهة أخرى قد اجاز التعديل لمجلس الوزراء العالي تقسيط بدلات التعويض التي تزيد قيمتها عن الخمسة آلاف دينار ولمدة لا تزيد عن خمسة سنوات مقابل فائدة قانونية مقدارها ٤٪ تدفع لصاحب التعويض عن المبلغ غير المدفوع اعتباراً من تاريخ تسجيل الأراضي المستملكة باسم الحكومة أو المجالس البلدية عندما تكون هي المنشئ .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون تعديل قانون الاستملاك

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٢) ويقرأ

مع قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فيما يلي بالقانون

الأصلي ولما طرأ عليه من تعديلات

كقانون واحد ويحمل به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية للقانون الأصلي

تحت رقم (٢١) مكررة .

المادة (٢١) مكررة .

بالرغم مما ورد من أحكام في هذا

القانون بشأن دفع التعويض لمجلس

الوزراء تقسيط بدل التعويض (إذا تجاوز ٥٠٠٠ دينار) عن الأراضي المستملكة لمصلحة الحكومة والمجالس البلدية أو القروية أو سلطة محلية أخرى لمدة لا تزيد على خمس سنوات .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالته إلى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

(د)

الرقم : خ/٨٩١/٦

التاريخ : ١٩٧٢/٧/٤

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث إليكم بـ (١٢٠) نسخة من مشروع القانون المعدل لقانون خمسة الافراد في القوات المسلحة لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٧/١ مع الأسباب الموجبة له ، راجعاً إحالته إلى مجلس النواب للنظر في إقراره .

واقبلوا طاق الاحترام

رئيس الوزراء

أحمد الوزري

الأسباب الموجبة

تقضي الفقرة (ج) (المطالب تعديلها يحصل الفرد على الدرجة الأولى في مهنته يستحق الترفيع والنسبة لتعدد أنواع المن في الوحدات المختلفة وقد وجد من الاتصالات في إعطاء هدير كفاءة الفرد في مهنته إلى مظهر المراتب .

هكذا من الأصل

مشروع
قانون رقم () لسنة ١٩٧٢
قانون معدل لقانون خدمة الأفراد
في القوات المسلحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الأفراد في القوات المسلحة لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ج - ان يكون حاصلاً على الدرجة التي يقرؤها مدير المرتب في مهنته اذا كان من ارباب الفنون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية ؟
الجميع : موافقون .

- - -

السيد الامين العام

الرقم ن/١٤/١٩٨٠

التاريخ ١٩٧٢/٧/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم : (١٢٠) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة (١٩٧٢)

بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٢ مع الاسباب الموجبة له رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

الاسباب الموجبة

لما كان الاردن يعمل على تطوير وتنشيط السياحة بالنسبة لاهميتها كصناعة تؤمن دخلاً ممتازاً فقد وجد من الضروري إيجاد التسهيلات اللازمة التي تتطلبها هذه الصناعة ومنها السماح للشركات السياحية المحلية بتسيير سيارات خاصة تمتلكها تلك الشركات بالنظر لاهمية توفر مثل هذه السيارات ، وقد وجد ان تحقيق ذلك من الناحية القانونية يحتاج الى ادخال هذا التعديل على قانون النقل على الطرق .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١٣) من المادة (٢) من القانون الأصلي حسب ما عدلت بالمادة (٢/ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة

السيد الرئيس

١٩٦٨ باعتبار ما ورد فيها بند (أ) وإضافة البند (ب) التالي اليها -
(ب) السيارة - السياحة - السيارة الصالون المعدة لاستعمال السياح مقابل اجر .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون الأصلي حسبما عدلت بالمادة (١٨ب) من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ بإضافة البند التالي اليها تحت رقم (١٤) لوحات السيارات السياحية : نصفها ايض ونصفها اخضر مع كلمة (سياحية) والاحرف والارقام سوداء .

المادة ٤ - تعدل المادة ١٧٦ من القانون الأصلي حسبما عدلت بالمادة (٢٣) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ بإضافة الفقرة (د) التالية اليها : -

د - السياح الحائزون على رخص سوق اجنبية او دولية اذا ساقوا سيارات سياحية اردنية .

الاسباب الموجبة

بعد أن قامت وزارة الاقتصاد الوطني باستكمال جميع الدراسات اللازمة لتشجيع انساب رؤوس الأموال العربية والأجنبية الى الأردن بقصد استثمارها في مشاريع التنمية الاقتصادية في المملكة ، ونتيجة لدراسات واجتماعات مع جميع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص لهذه الغاية ، فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون الجديد لتشجيع الاستثمار ومن أبرز ما جاء فيه :

- و -

السيد الامين العام

الرقم : ت/١١/٩٨١٥

التاريخ : ١٩٧٢/٧/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم - (١٢٠) نسخة من مشروع

قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٢) بشكله الذي

اقره مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ

١٩٧٢/٧/٢٢ مع الاسباب الموجبة له رجاء إحالته

الى مجلس النواب للنظر في اقراره

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

هكذا عند الاصل

١ - وضع أسس ثابتة لا تعتمد على الاجتهاد لاعتبار أي مشروع من مشاريع التنمية الاقتصادية وفقاً لتعريف عبارتي « المشروع الاقتصادي » و « المشروع الاقتصادي المصدق » كما وردا في المادة (٢) ، بحيث تتسجما مع مقاصد وروح القانون والأهداف التي تحقّقها .

٢ - تشجيع إقامة المشاريع في المناطق الخلفة في المملكة .

٣ - تشجيع امتلاك الشركات المساهمة العامة للمشاريع الانمائية بحيث تعم القوائد أكبر عدد ممكن من المواطنين .

٤ - تحديد المادة المسموح بها لاستيراد الآلات والأجهزة والمعدات اللازمة للمشروع بعد صدور موافقة مجلس الوزراء على اغنائها .

٥ - معالجة أحوال التوسع والتحسين والتطوير في المشاريع القائمة بحيث يمكن تطبيق الاعفاءات الممنوحة لها بشكل عملي .

٦ - الحيلولة دون وضع قيود على النمو الاقتصادي بل اتباع الوسائل غير المباشرة لتوجيه التطور الاقتصادي بالشكل الذي يضمن سلامة اتجاهه وتحقيق أهدافه .

٧ - تسهيل عمليات تحويل الأسهم عن طريق قصر وجوب أخذ موافقة مسبقة على الأسهم الخالة من أردني الى أجنبي أو من عربي الى أجنبي أو من أجنبي الى أجنبي وإيضاة تحويل الأسهم الأخرى إيضاة مطلقة .

٨ - إيضاة صلاحية تحديد نسبة رأس المال الأجنبي الذي يسمح باستثماره في أي مشروع أو النظر في الطلبات المقدمة من غير الأردنيين الذين يرغبون بممارسة أي نشاط اقتصادي في المملكة باللجنة مباشرة دون وجوب أخذ موافقة مجلس الوزراء على ذلك .

٩ - كما أُلِيطت في اللجنة إيضا صلاحية الموافقة على تحويل الأرباح والقوائد ورأس المال العربي والأجنبي الى خارج المملكة .

١٠ - عمل مشروع القوانين المقترح مشاريع استصلاح الأراضي وذلك بهدف تشجيع زبادة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة في المملكة بما يضمن زيادة الانتاج الزراعي لغايات تنفيذ الخطة الزراعية التي تهدف اليها وزارة الزراعة .

١١ - أعطى مشروع القوانين الحق لأي مستثمر تأمين استثماراته لدى مؤسسة تأمين الاستثمارات العربية ضد المخاطر غير التجارية وكذلك التأمين ضد أخطار القن والحروب الداخلية لدى المؤسسة العامة للتأمين في الأردن .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٧٢ قانون تشجيع الاستثمار

تمهيد

اسم القانون وبه العمل به

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تعريف الاصطلاحات

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة	وزارة الاقتصاد الوطني .
الوزير	وزير الاقتصاد الوطني .
اللجنة	لجنة تشجيع الاستثمار المؤلفة بمقتضى أحكام هذا القانون .
المشروع الاقتصادي	أي مشروع اقتصادي مقرر وفق أحكام هذا القانون .
المشروع الاقتصادي	أي مشروع من مشاريع التنمية الاقتصادية على النحو الوارد في هذا القانون .
المصدق	الآلات والأدوات والأجهزة والمعدات والزام المستوردة بقصد الاستعمال في المشروع الاقتصادي المصدق (وليست على سبيل الادخال المؤقت) وتشمل الباصات المعدة خصيصاً لنقل السياح بالأحصاد والكميات والقيم التي تحددها اللجنة ويستثنى من ذلك الأثاث وسيارات الركاب وقطع الغيار ومواد البناء المنتجة محلياً .
الموجودات	
الثابتة	

المادة ٣ - تنصرف عبارة (رأس المال العربي) الى ما يلي :

- (١) أية مبالغ بعملية أجنبية يحولها عربي الى المملكة بقصد الاستثمار .
- (٢) الموجودات الثابتة التي تستورد الى المملكة من مالكن عرب بقصد استخدامها في المشروع الاقتصادي .
- (٣) الحقوق المعنوية بما فيها الأسماء التجارية وامتيازات الاختراعات والرسوم والعلامات التجارية المسجلة في المملكة والتي تنتشر فيها ويملكها أشخاص عرب غير مقيمين .
- (٤) الأرباح والقوائد التي تأتي من استثمار رأس المال العربي اذا أهدأ استثمارها في أي مشروع اقتصادي في المملكة .

هكذا من الأجر

المادة ٤ - تنصرف عبارة (رأس المال الأجنبي) الى ما يلي :-

عناصر رأس المال على النحو الوارد في المادة السابقة التي يستوردها أشخاص أجانب من غير العرب .

الفصل الاول

للمشاريع الاقتصادية :

المادة ٥ - لغايات هذا القانون يشترط لاعتبار المشروع مشروعاً اقتصادياً ما يلي :-

- أ - أن يكون منسجماً مع أهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة ومقتراً بموافقة الجهة أو الجهات الحكومية التي يقع المشروع ضمن اختصاصاتها .
- ب - أن يساهم في زيادة الانتاج القومي ولا تقل القيمة المضافة الاجمالية فيه عن ٢٠٪ من التكلفة
- ج - أن يساهم في تدعيم الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات .

المادة ٦ - يشترط لاعتبار المشروع مشروعاً اقتصادياً مصداقاً ما يلي :-

- أ - أن يكون مشروعاً اقتصادياً في مجالات الصناعة أو السياحة أو الاسكان أو استصلاح الاراضي .
- ب - أن لا تقل قيمة مكائنه وآلاته وأجهزته اذا كان مشروعاً صناعياً ، عن (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .
- ج - أن لا تقل تكلفته اذا كان مشروعاً سياحياً ، عن (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف دينار عدا قيمة الارض .
- د - أن لا تقل تكلفته اذا كان مشروعاً اسكانياً أو مشروع استصلاح أراضي عن (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرين ألف دينار عدا قيمة الارض .
- هـ - أن يقرن بمصادقة مجلس الوزراء .

الفصل الثاني

لجنة تشجيع الاستثمار

المادة ٧ - تولى في الوزارة لجنة تسمى « لجنة تشجيع الاستثمار » من كل من :-

- ١ - الوزير
- ٢ - وكيل الوزارة
- ٣ - ممثل عن وزارة المالية / الجمارك
- ٤ - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط
- ٥ - ممثل عن البنك المركزي

رئيساً

نائباً للرئيس

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

٦ - مدير عام بنك الانماء الصناعي عضواً

٧ - مدير الصناعة في الوزارة عضواً

٨ - ممثل عن غرفة صناعة عمان عضواً

٩ - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية عضواً

١٠ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

١١ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

١٢ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

١٣ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

١٤ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

١٥ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

١٦ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

١٧ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

١٨ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

١٩ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٢٠ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٢١ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٢٢ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٢٣ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٢٤ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٢٥ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٢٦ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٢٧ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٢٨ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٢٩ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٣٠ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٣١ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٣٢ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٣٣ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٣٤ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٣٥ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٣٦ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٣٧ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٣٨ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٣٩ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٤٠ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٤١ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٤٢ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٤٣ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

٤٤ - اثنين من القطاع الخاص عضوين

هكذا من الاصل

امانة سر اللجنة :

المادة ١٢- يقوم القسم المختص بتشجيع الاستثمار في الوزارة باعمال امانة سر اللجنة ويوكل اليه بصورة خاصة ، ما يلي :-

- أ (دراسة جميع الطلبات والبيانات المقدمة الى اللجنة مع الجهات ذات الاختصاص قبل عرضها على اللجنة .
- ب (تسجيل مقررات اللجنة وتوصياتها ومتابعة تنفيذها .
- ج (حفظ السجلات والقيود التي توضح قيم ومبالغ رأس المال العربي او الاجنبي المستثمر في المملكة والمؤسسات التي تتمتع بالاعفاءات والتسهيلات ، مع سائر التفاصيل والمعلومات الاخرى التي تحددها اللجنة .

الفصل الثالث

الاعفاء من الرسوم والضرائب

يمنح مجلس الوزراء بعد دراسة توصي اللجنة، المشروع الاقتصادي المصدق الاعفاءات التالية :-
المادة ١٣- تمنى الموجودات الثابتة وقطع الغيار اللازمة لها (على ان لا تزيد قيمة هذه القطع عن ١٠٪ من قيمة الموجودات الثابتة) من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضائية الاخرى على ان يتقدم اصحاب المشروع بطلبات الاعفاء خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلان المشروع كمشروع اقتصادي مصدق في الجريدة الرسمية .

المادة ١٤- أ (تمنى الموجودات الثابتة المستوردة لاغراض التوسع او التطوير او التحسين في اي مشروع اقتصادي مصدق قائم من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضائية الاخرى على ان لا تقل قيمة هذه الموجودات عن ٢٥٪ من مجموع قيمتها الاصلية وان تزيد الطاقة الانتاجية في حالة التوسع بما لا يقل عن ٢٥٪ من الطاقة الانتاجية للمصنع قبل اجراء التوسع ؛
ب (يحق لاصحاب المشروع التقدم بطلبات الاعفاء المشار اليها في الفقرة السابقة خلال سنة من تاريخ موافقة الوزير على السماح باستيرادها .

المادة ١٥- يشترط في الاحوال الواردة في المادتين ١٣، ١٤ وصول الموجودات الثابتة الى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ قرار الاعفاء .

المادة ١٦- تمنى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبة الدخل وضريبة الخدمت الاجتماعية لمدة ست سنوات ابتداء من تاريخ اعلان المشروع من المشاريع المصدقة وتلكه تسع سنوات اذا توفر فيه احد الشرطين التاليين :-

- ١- اذا كان المشروع شركة مساهمة عامة .
- ٢- اذا اشترى خارج محافظة العاصمة .

المادة ١٧- بعد انقضاء مدة الاعفاء الواردة في المادة (١٦) السابقة يجوز ان يمنح المشروع الاقتصادي المصدق اعفاءات اضافية من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية تعادل ٢٥٪ من الارباح الصافية للمشروع بعد اجراء التوسع وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تنفيذ التوسع وشريطة ان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات التوسع عن ٢٥٪ من مجموع قيمة الموجودات الثابتة في المشروع الاصل .

المادة ١٨- تصبح مدة الاعفاءات المقررة في المادة (١٧) السابقة اربع سنوات اذا توفّر في المشروع احد الشرطين المبينين في المادة (١٦) وذلك اعتباراً من تاريخ تنفيذ التوسع .

المادة ١٩- تمنى الابنية والاراضي التي يمتلكها المشروع الاقتصادي المصدق بالقدر المستعمل لاغراضه من ضريبة الابنية والاراضي لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ نشر اعلان المشروع مشروعا مصدقا في الجريدة الرسمية . الا اذا كان المشروع مقاماً خارج محافظة العاصمة او شركة مساهمة عامة فتستد مدة الاعفاء الى سبع سنوات .

المادة ٢٠- لمجلس الوزراء بناء على توصية اللجنة، ان يمنح كل او بعض هذه الاعفاءات للمشروع الاقتصادي .

الفصل الرابع

التسهيلات

تفويض الاراضي الاميرية

المادة ٢١- بالرغم مما ورد بقانون ادارة املاك الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ لمجلس الوزراء بنسأ على توصية اللجنة ، تفويض المساحات اللازمة من املاك الدولة للمشروع الاقتصادي المصدق ، المنشأ خارج محافظة العاصمة بدون مقابل على ان تحدد هذه المساحات وفقا لحاجات المشروع الضرورية . وفي حالة عدم اقامة المشروع او نقله او تصفيته تعود ملكية الاراضي الى الدولة ولا يجوز نقل ملكيتها او اضافة قيمتها الى رأس مال المشروع .

معاملة رأس المال العربي والاجنبي

المادة ٢٢- ١- يعامل رأس المال العربي والاجنبي المستثمر في اي مشروع اردني - وضمن احكام هذا القانون سواء اكان استثماره مستقلاً عن رأس المال المحلي او بالاشتراك معه معاملة رأس المال المحلي .

ب- تضمن الحكومة لرأس المال العربي او الاجنبي الممنوع بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي يتمتع له بمقتضى هذا القانون كما تضمن له عليم تخفيض هذه الاعفاءات والتسهيلات او التبرع بها او المهادن بها بمقتضى اي تشريع لاحق .

هكذا تمت الاصل

تقدير قيمة رأس المال العربي والاجنبي

المادة ٢٣ - إذا كان رأس المال العربي او الاجنبي المستورد حقا معنويا او ماديا تعيد اللجنة تقدير قيمته وتحدد لها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ادخاله عن طريق تدقيق الوثائق ودراسة اسعار السوق العالمية ولها في سبيل ذلك الاستعانة برأي الخبراء .

تسهيلات تحويل ارباح وفوائد رؤوس الاموال الى الخارج

المادة ٢٤ - مع مراعاة احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع يعدله او يحل محله تمحص اللجنة طلبات تحويل الارباح والفوائد للمأتية عن استغلال رأس المال العربي او الاجنبي الذي استورد واستثمر في اي مشروع في المملكة وتتخذ الاجراءات الضرورية لتسهيل واستعجال تحويلها الى الخارج .

تسهيلات تحويل رأس المال العربي والاجنبي الى الخارج

المادة ٢٥ - أ - تميز اللجنة طلبات تحويل رأس المال العربي او الاجنبي الذي استورد واستثمر بمقتضى هذا القانون او اي تشريع سابق الى خارج المملكة على ثلاثة اقساط سنوية متساوية بعد مرور سنتين من تاريخ مباشرة المشروع الذي استثمر فيه رأس المال بالانتاج او العمل .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز للجنة في حالات خاصة ان توافق على تحويل رأس المال العربي او الاجنبي دون التقيد بالمدة والاقساط .

تحويل العملة مسن والى المملكة

المادة ٢٦ - أ - يخصص تحويل العملات الاجنبية من والى المملكة لقانون مراقبة العملة الاجنبية .
ب - يجزى تحويل الارباح والفوائد ورأس المال العربي والاجنبي الى خارج المملكة بالعملة الاجنبية التي استورد بها او بآية عملة اجنبية اخرى قابلة للتحويل بموافقة البنك المركزي .

تحويل رواتب وتعويضات المستثمرين الى الخارج

المادة ٢٧ - أ - للمستثمرين (بفتح الدال غير الاردنيين الذين يعملون في الوظائف الفنية والادارية في المشاريع الاقتصادية الاردنية ان يحولوا ٧٠٪ من صافي رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة بموافقة اللجنة وبالطريقة التي يقرها البنك المركزي .
ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز بموافقة اللجنة تحويل كامل قيمة تعويضات انتهاء الخدمة الى الخارج بالطريقة التي يقرها البنك المركزي .

الفصل الخامس

واجبات اصحاب المشاريع

- المادة ٢٨ - على اصحاب المشاريع الاقتصادية التي تستفيد من الاعفاءات التي نص عليها الفصل الثالث من هذا القانون ان يقوموا بما يلي : -
أ - مسك دفاتر حسابات اضولية بمقتضى احكام قانون الشركات وقانون التجارة .
ب - تقديم ميزانية وحساب ارباح وخسائر الى اللجنة سنويا وخلال اربعة اشهر من نهاية سنة المشروع المالية .
ج - حفظ سجل خاص تدون فيه التفاصيل المتعلقة بالموجودات الثابتة التي اعفيت من الرسوم والمستوردة بقصد استعمالها في المشروع .
د - عند تقديم طلب اعفاء المكنن والايهزة والمعدات اللازمة لإقامة مشروع او اجراء توسع في طاقته الانتاجية او تحسينه بمقتضى احكام هذا القانون يرتب على اصحاب المشروع تقديم الكاتالوجات لهذه المكنن والايهزة والمعدات بحيث يمكن الوقوف على مواصفاتها وقدرتها الانتاجية .

الفصل السادس

المخالفات والغرامات

لغاء الاعفاءات :

- المادة ٢٩ - أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يلغي الاعفاءات الممنوحة بمقتضى هذا القانون لاي مشروع اذا اقتنع بان المشروع جرى تصديقه استنادا الى معلومات كاذبة او اذا لم يراع اصحابه احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه على ان ينشر قرار مجلس الوزراء المتضمن إلغاء الاعفاءات في الجريدة الرسمية .
ب - اذا لغي الاعفاءات على الوجه المبين في الفقرة (أ) يترتب على اصحاب المشروع ان يدفعوا خلال ثلاثين يوما من تاريخ إلغاء الاعفاءات بجميع مبالغ الضرائب والرسوم التي تم اعفاؤها منها بمقتضى احكام هذا القانون .

استعمال الموجودات الثابتة بخلاف ما اعدت له

- المادة ٣٠ - أ - يحظر استعمال الموجودات الثابتة المذكورة في المادتين (١٣) و(١٤) من هذا القانون في اي مشروع بخلاف المشروع الاقتصادي المصدق الا بعد اجسلة موافقة اللجنة ودفع الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضالية المحقة عليها ككسائر ائتمار منع الاعفاء عند استيرادها .

هكذا عند الفصل

ب (إذا ظهر بأن الموجودات الثابتة المشار إليها آتفا استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي المصدق بدون موافقة اللجنة يترتب تأدية ضمني الرسوم المتحققة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

استعمال الابنية والاراضي بخلاف ما اعدت له

المادة ٣١ - أ (يحظر استعمال الابنية والاراضي المشار إليها في المادة (١٩) من هذا القانون في اي مشروع بخلاف المشروع الاقتصادي المصدق الا بعد الحصول على موافقة اللجنة ودفع ضريبة الابنية والاراضي التي تتحقق عليها كما لو انها لم تمنح الاعفاء .

ب (إذا ظهر بأن الابنية والاراضي المشار إليها آتفا استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي المصدق دون الحصول على موافقة اللجنة يترتب دفع ضمني الضرائب المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

الفصل السابع

احكام عامة

المادة ٣٢ - اذا تم انتقال حق ملكية المشروع الاقتصادي المصدق بالبيع او باي سبب آخر من اسباب انتقال الملكية الى مالك جديد فان المالك الجديد يحمل على المالك السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب احكام هذا القانون ولا يمنح المالك الجديد اية امتيازات أكثر مما منح للمالك القديم فيما لو واصل استثمار المشروع .

المادة ٣٣ - لا تسري احكام الموراد ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ من هذا القانون على اية قرارات اصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بهذا القانون بشأن منح اية اعفاءات او تسهيلات بمقتضى قانون تشجيع الاستثمار رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ وقانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ وقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ وتعتبر تلك القرارات سارية المفعول ضمن الحدود وبموجب الشروط الواردة فيها .

المادة ٣٤ - أ (مع مراعاة احكام قانون المؤسسة العامة للتأمين رقم (٢٥) لسنة ١٩٧١ وقانون مرابحة اعمال التأمين رقم (٥) لسنة ١٩٦٥ وتعدلاته بحق لاي مستثمر تأمين استثماراته لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية اولى اية مؤسسة ضمان اوتأمين دولية .
ب (تسري على حقوق المستثمر المالية التي تزول اليه عن طريق المؤسسة العامة للتأمين الاحكام الخاصة بتحويل زامن المال العربي والاجنبي المنصوص عليها في المادة ٢٥ من هذا القانون .
المادة ٣٥ - لا تسري على هذا القانون قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٦٧ واي تصريح آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع هذا القانون .
المادة ٣٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

(ز)

الرقم : ر ١٧/٩٤٨٤

التاريخ : ١٨/٧/١٩٧٢

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ (١٢٠) نسخة من مشروع قانون الزراعة لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المتعقده بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٢ مع الاسباب الموجبة له رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

الاسباب الداعية لسن قانون الزراعة لعام ١٩٧٢

تعددت التشريعات التي تنظم الزراعة وما يتصل بها كما تقدم العهد على الكثير منها والتي صيغت منذ اكثر من اربعين عاما ، بالإضافة الى عجز تلك القوانين عن مسايرة التطور الذي حدث في مجال الانتاج الزراعي

لقد اقتضى هذا الوضع تحديث تلك القوانين وتجميعها في مشروع قانون موحد يجمع مختلف القوانين الزراعية المتعلقة بالانتاج النباتي والحيواني ، كما روعي في وضع هذا القانون تطوير الاحكام لتسهيل تسهيل الزراعة الحديثة وتنظيم الانتاج واستغلال المعطيات الطبيعية في الزراعة حسب الميزة النسبية لكل بيئة زراعية لزيادة الانتاج وتنوع المحاصيل لمواجهة طلبات الاسواق المحلية والاجنبية .

لقد اقتصر مشروع القانون على احكام التشريعات الرئيسية . وترك للوزير المختص اصدار الانظمة والقرارات الفرعية حتى تتواءم التشريع مزاياء المرونة التي يمكن معها ملاحقة التطورات المستمرة ومواجهة الضرورات الفرعية دون حاجة الى تعديلات كثيرة متتابعة على نصوص القانون .

ان مشروع القانون يفسح مجال العمل امام السلطة التنفيذية لتمكينها من الاطلاع بمسؤولياتها والنهوض بواجباتها لتنفيذ خطط التطور المتجددة ضمن الاطار العام لسياسة الدولة الاقتصادية .

تضمن مشروع القانون احكاما لتنظيم الانتاج وتوجيهه لضمان رفع الانتاج عن طريق حسن الاستغلال للموارد الطبيعية والبيئات المختلفة ولضمان التناوب ما بين الانتاج وخططات الدولة المتعلقة بالاستهلاك والتصدير .

هكذا منذ الفصل

لكل ما تقدم من اعتبارات . وضع المشروع على النحو المرفق في كتابين الاول يعالج امور الثروة الزراعية والثاني يعالج امور الثروة الحيوانية ، يضم الكتاب الاول احدى عشر بابا يعالج الانتاج الزراعي لمختلف مراحلها وصوره .

خصص الباب الاول وفصوله المختلفة من الكتاب الاول لاحكام تنظيم الانتاج الزراعي وهو يشمل على قواعد تعيين مناطق زراعة المحاصيل الزراعية ونظم تعاقبها ونسب ما يزرع منها وطرق الزراعة ومعدلات التقاوى والبذار . وخصص الباب الثاني لاحكام تسجيل الاصناف الزراعية والغرض منه بسط الرقابة الفنية على اصناف المحاصيل الزراعية وعلى التجارب التي تجري لتحسين واستنباط اصناف جديدة منها من اجل تحسين الانتاج الزراعي وحماية المزارع . اما الباب الثالث فقد تضمن كل ما يتعلق بتقاوى المحاصيل الزراعية وحوى الاحكام الخاصة بكيفية انتاجها وتحسينها والمحافظة على نقاوتها ومراقبتها في حالات الاستيراد او الاتجار بها مما يساعد ايضا على رفع مستوى الانتاج والوصول الى هدف تحسين انتاج الفاكهة ، افرد الباب الرابع متضمنا الاحكام الخاصة بالاجراءات الواجب اتباعها . في انشاء بساتين الفاكهة ومشاتلها . اما الباب السادس فقد عالج قضايا استيراد وصناعة المخصبات الزراعية والاتجار بها وشروط ومواصفات تلك المخصبات لحماية المزارع ، ولما كانت الآفات الزراعية تشكل خطرا كبيرا على المداخيل الزراعية فقد جاء الباب السابع من مشروع القانون بفصوله المختلفة لتحكم طرق مكافحة والتدابير اللازمة لتخافها لهذا الغرض واحكاما اخرى تعني بالمبيدات الزراعية وتجهيزها والاتجار بها كما افرد فصلا عن الحجر الزراعي لضمان عدم دخول الآفات الزراعية الى المملكة مع وسائل النقل من الخارج ، تناول الباب التاسع احكام صيانة الاشجار والمزروعات والباب العاشر افرد للمحافظة على الثروة الحرجية اما الباب الاخير في الكتاب الاول فقد خصصت احكامه للمحافظة على المراعي من التدمير وتطوير المراعي واساليب ادارتها واستغلالها والمقومات المترتبة على مخالفة احكام القانون .

اما الكتاب الثاني ، فيضم في بابه الاول احكام تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها ، وهو يشمل على فصول بشأن قيود تصدير واستيراد الحيوانات وذبحها والتعامل باعلاف الحيوانات ، والباب الثاني يتضمن احكام لصحة الحيوانية ويشتمل على فصول مكافحة امراض الحيوانات واحكام الحجر البيطري وتنظيم ذبح الحيوانات وسلخها وحفظ الجلود .

سأذكر فيما يلي في المشروع احكاما عامة تنظيم تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية والمقومات المتعلقة باحكام مشروع القانون ، هذا وقد اطلق بمشروع القانون ثلاثة ملاحق هي :

ملاحق رقم (١) رسوم الانتاج النباتي

ملاحق رقم (٢) رسوم البيطرة والانتاج الحيواني

ملاحق رقم (٣) رسوم المنتجات الزراعية والحيوانية

قانون الزراعة

احكام عهيدية

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الزراعة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - لاغراض هذا القانون تعني كلمة :-

الوزارة : وزارة الزراعة

الوزير : وزير الزراعة او من يفوضه من موظفي الوزارة .

الكتاب الاول

في الثروة الزراعية

الباب الاول

تنظيم الانتاج الزراعي

مادة ٣ - يناط بالوزير الصلاحيات التالية :-

أ - تحديد مناطق زراعة اصناف من المحاصيل دون غيرها ويستثنى من ذلك الارواح الخاصة بالوزارة والحقول الاخرى المخصصة للتجارب الزراعية ، او الاكثارات الاولى للأصناف النباتية .

ب - تنظيم الدورات الزراعية على مستوى (اراضي القرية الواحدة) او على اي مستوى آخر .

ج - تحديد نظام تعاقب زراعة المحاصيل .

د - تحديد نسبة ما يسمح بزراعته لكل محصول بالنسبة الى جملة الاراضي التي في تصرف

الزراع او في مجموع زمام القرية .

هـ - تحديد مواعيد زراعة المحاصيل واولقات جمعها وازالة مخلفاتها .

و - تنظيم المسابقات والمعارض الزراعية وتحديد فئة الجوائز المستحقة للمنافسين .

ز - تحديد طرق زراعة المحاصيل ومعدلات التقاوى والبذار ، وانواع الاسمدة ومعدلاتها .

ومعاملتها الزراعية من خدمة وري وتسميد .

هكذا من الاصل

مادة ٤ - يحدد الوزير المقصود (بجملة الأراضي) ونسبة ما يسمح بزراعته لكل محصول الى جملة الأراضي التي في حيازة الزراع او في مجموع زمام القرية ، كما يحق له استثناء بعض الجهات والأراضي من هذه النسب من آن الى آخر لاعتبارات فنية او اقتصادية او تموينية .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام المادة (٣) (البند أ ، ب ، ج ، د ، هـ) والمادة (٤) او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن دينارين ولا تزيد عن خمسة عشر دينارا عن كل دونم او كسوره .

الباب الثاني

تسجيل اصناف المحاصيل الزراعية

مادة ٦ - يصدر الوزير قرارا بتحديد (المحاصيل الزراعية) التي تسري عليها احكام هذا الباب .

مادة ٧ - تشكل في وزارة الزراعة لجنة تسمى (لجنة تسجيل اصناف المحاصيل الزراعية) يشار اليها لاغراض هذا الباب (باللجنة) يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قرار من الوزير .
تختص هذه اللجنة بدراسة طلبات تسجيل اصناف المحاصيل واختيار اسمائها والغاء تسجيلها والتوصية باصدار القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الباب .

مادة ٨ - يقدم طلب تسجيل اصناف المحاصيل الزراعية الى رئيس اللجنة .

مادة ٩ - للجنة ان تكلف الطالب بتقديم ما يراه من العينات التي تحددها من تقاوى الصنف المطلوب تسجيله لاجراء التجارب عليها .

ولما ان تعهد الى الاجهزة الفنية المختصة في الوزارة باجراء التجارب والاختبارات عليها ، ولا يجوز ان تقل مدة هذه التجارب عن ثلاث سنوات كما لا يجوز تسجيل الصنف الجديد الا اذا ثبت بالتجربة تفوقه على غيره من الاصناف الاخرى في احدي صفاته الزراعية او بميزاته الاقتصادية .

مادة ١٠ - يصدر الوزير بتوصية من اللجنة قرارا بتسجيل الصنف او الغاء تسجيله ومحظر زراعة صنف جديد قبل تسجيله .

مادة ١١ - للوزير ان يحظر - كليا او جزئيا زراعة المحاصيل المشمولة باحكام هذا الباب من غير الاصناف المسجلة وذلك ابتداء من الموسم الزراعي التالي لتاريخ صدور قرار الحظر ، على انه يجوز لاغراض علمية لاستنباط اصناف جديدة زراعة اصناف غير مسجلة من المحاصيل بشرط الحصول على ترخيص من الوزير يحدد فيه الجهة والمساحة التي تزرع فيها تلك الاصناف .

مادة ١٢ - كل من يخالف احكام المادتين ١٠ و ١١ ، او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد عن خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

الباب الثالث

تقاوى المحاصيل الزراعية

الفصل الاول

انتاج التقاوى

مادة ١٣ - لاغراض هذا القانون :-

تعني كلمة (تقاوى) اي جزء من نبات يستنبط او يزرع لتكاثر المحاصيل الزراعية بكافة انواعها ، يحدد الوزير بقرار منه المحاصيل الزراعية التي تسري عليها احكام هذا الباب . كما يحدد معالي المصطلحات الفنية الواردة فيه .

مادة ١٤ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى لجنة (تقاوى المحاصيل الزراعية) ويشار اليها فيما بعد لاغراض هذا الباب (باللجنة) يصدر بتشكيلها وطريقة العمل فيها قرار من الوزير .
تختص هذه اللجنة بوضع سياسة انتاج التقاوى وتحديد مواصفاتها والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الباب .

مادة ١٥ - لا يجوز - بدون ترخيص من الوزير - انتاج تقاوى من احدي درجات الاكثار الآتية :-

أ - تقاوى الاسامن

ب - التقاوى المسجلة

ج - التقاوى المعتمدة

يصدر الوزير - بتوصية اللجنة - قرارا بتحديد مواصفات تقاوى كل من درجات الاكثار وطرق انتاجها ، وعلى المرخص له اتباع هذه الطرق .

مادة ١٦ - على كل متعاقد مع الوزارة - على انتاج احدي درجات الاكثار او غيرها ان يزرع التقاوى التي تسلمها من الوزارة في ارضه المبنية بالمعدن ، ويحظر عليه خلطها او ترقيع زراعته بتقاوى اخرى او تقاوى المحصول الناتج منها بأي محصول آخر ، كما يتوجب عليه المحافظة على نقاوتها وان يرد من محصولها الكميات التي تطلبها الوزارة .

مادة ١٧ - كل من يخالف احكام المادة (١٥) او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد على خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

مادة ١٨ - كل من يخالف احكام المادة ١٦ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد على خمسة دنانير عن كل طن او كسوره من التقاوى التي تسلمها من الوزارة .

هكذا من الاصل

الفصل الثاني

مناطق تركيز التقاوى المعتمدة

مادة ١٩ - يقصد بعبارة (مناطق التركيز) لأغراض هذا الفصل، المناطق التي يحددها الوزير لتعميم (التقاوى للمعتمدة الاصناف) للحاصلات الزراعية.

مادة ٢٠ - للوزير ان يصدر قرارات سنوية بتخصيص مناطق تركيز معينة لتعميم التقاوى المعتمدة لاصناف الحاصلات الزراعية.

يحظر زراعة اي صنف من هذه الاصناف في غير مناطق التركيز من التقاوى المصرح بها .
والوزير ان يقصر الزراعة في هذه المناطق على التقاوى المعتمدة التي توزعها الوزارة او الهيئات المفوضة منها بذلك وله ان يصرح باستعمال تقاوى الاصناف التي يقدمها اصحابها للوزارة لفحصها وتقرير صلاحها للزراعة وفقا لاصول خاصة يفحص البلور المعتمدة للتقاوى .

يصدر الوزير قرارات بالاجراءات التي تتبع لصرف التقاوى المحسنة والمخصصة لمناطق التركيز.
مادة ٢١ - على كل حائز للمعرف بالمادة (٧٧) من هذا القانون - (في مناطق التركيز) - تسليم تقاوى معتمدة ان يحافظ على تقاوتها والا يخلطها بغيرها من التقاوى في اي مرحلة من المراحل وان لا يستعملها في غير زراعة ارضه، كما يحظر خلط المحصول منها بغيره من الحاصلات الناتجة من خارج مناطق التركيز.
مادة ٢٢ - على كل مزارع تسليم تقاوى - لزراعتها في مناطق التركيز - ان يورد من محصوله لمستودعات الوزارة الكمية التي يحددها الوزير مقابل الثمن .

يصدر الوزير قرارا بالاجراءات والشروط التي تتبع في هذا الشأن .
مادة ٢٣ - كل من يخالف احكام المادة (٢٠) او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد على خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

مادة ٢٤ - كل من يخالف احكام المادتين ٢٢، ٢١ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير عن كل طن او كسوره من التقاوى التي تسلمها من الوزارة .

الفصل الثالث

استئصال النباتات الغريبة

مادة ٢٥ - تشمل عبارة (النباتات الغريبة) جميع النباتات التي تخالف في صفاتها الحضرية او الزهرية او الثمرية صفات الصنف المزروع من المحصول .

مادة ٢٦ - على كل حائز استئصال النباتات الغريبة التي تظهر بزراعتها في جميع اطوار نمو الحاصلات الزراعية بارشاد اجهزة الوزارة المختصة وتحت اشرافها .

يوجب على الوزير اصناف الحاصلات ومناطقها التي تطبق عليها احكام هذه المادة والموايد المحددة لاحكام عمليات التفتيش وكذلك انواع النباتات الغريبة التي يجب استئصالها في كل حالة

ج - ومع ذلك للوزير ان يقرر ازالة النباتات الغريبة على نفقة الوزارة في مناطق التركيز المشار اليها في الفصل السابق .

مادة ٢٧ - للوزير عند امتناع الحائز عن استئصال النباتات الغريبة في ارضه او تقصيره في اداء ذلك على الوجه المطلوب ان يأمر بازالة اسباب المخالفة على نفقة المخالف واذا لم يتم استئصال النباتات الغريبة تولت الوزارة تمييز المحصول الناتج بعلامة خاصة ، وفي هذه الحالة يحظر خلط المحصول بأي محصول آخر كما يحرم المخالف من اي علاوة او مكافأة قد تمنحها الوزارة او غيرها من الهيئات .
مادة ٢٨ - كل من يخالف المادة (٢٦) او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا .

الفصل الرابع

محطات غريبة وتنظيف التقاوى

مادة ٢٩ - يحظر بدون ترخيص ، اقامة محطات لغريبة تقاوى الحاصلات الزراعية او تنظيفها او اعدادها .
يصدر الوزير قرارا بالاجراءات والشروط اللازمة للحصول على الترخيص .

مادة ٣٠ - يصدر الوزير قرارا يبين فيه الشروط التي يلزم توافرها في البلدة المقدمة للغريبة والمعاملات التي تعامل بها البلور المعتمدة للتقاوى والتعليقات التي يجب مراعاتها في عمليات الغريبة والتنظيف والاعداد والتعبئة وطريقة التصرف في التقاوى المعدة ونواتج الغريبة والسجلات التي يجب على اصحاب او مدبري محطات الغريبة مسكها .

مادة ٣١ - كل من يخالف احكام احدى المادتين ٢٩ ، ٣٠ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا بالاضافة لمصادرة التقاوى واغلاق المحطة عند مخالفة المادة (٢٩) .

الفصل الخامس

فحص البلورة المعتمدة للتقاوى

مادة ٣٢ - لا يجوز بيع التقاوى او عرضها للبيع او تداولها الا بعد فحصها وتقرير صلاحيتها من لجنة يشكلها الوزير لهذا الغرض ويشترط ان تكون مصحوبة ببطاقات تتضمن البيانات التي يضعها الوزير .

مادة ٣٣ - يصدر الوزير قرارا يوضح فيه : (لكل نوع من انواع تقاوى الحاصلات الزراعية) ما يلي :

- مستويات القبول التي يلزم توافرها في التقاوى لاعتبارها صالحة للزراعة .
- طريقة اخذ العينات وتحديد اماكن فحصها .
- القواعد المتبعة عند الفحص .
- تاريخ بدء وانتهاء موسم الفحص .
- اللمدة الواجب تبليغ نتائج الفحص خلالها لاصحاب العلامة واكتياف اجراء التبليغ .

هكذا عند الفحص

و - كيفية تعبئة التقاوى والمحافظة عليها بعد الفحص ومواصفات العبوات وتحديد أوزانها والطريقة التي تتبع في ترقيتها وإقفالها وختمها واعتادها لحفظ التقاوى.
 ز - مواصفات البطاقات التي تلتصق على عبوات التقاوى والبيانات التي يجب أن تتضمنها.
 ح - مدة صلاح التقاوى للزراعة والجراءات الواجب اتخاذها بعد انقضاء هذه المدة.
 ط - طريقة اعداد التقاوى المتبقية من المواسم السابقة وطريقة فحصها من جديد ومواعيد ذلك البنود (أ، و، ز، ح، ط).

مادة ٣٤ - كل من يخالف للمادتين ٣٢، ٣٣ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على خمسين ديناراً.

الفصل السادس

استيراد وتصدير التقاوى

مادة ٣٥ - لا يجوز استيراد أو تصدير التقاوى بدون ترخيص من الوزارة.
 مادة ٣٦ - يصدر الترخيص بتشسيب من اللجنة مع مراعاة احكام الحجر الزراعي.
 يصدر الوزير قراراً بالاجراءات والشروط اللازم توافرها للحصول على الترخيص.
 مادة ٣٧ - كل من يخالف احكام المادة ٣٥ يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على خمسين ديناراً.

الفصل السابع

الانجار في التقاوى

مادة ٣٨ - يتم الانجار في (التقاوى) بترخيص يصدر طبقاً للشروط والتعليمات التي يضعها الوزير.
 لا يسري هذا الحكم على مالك الأرض الزراعية أو حيازتها إذا قام بتوزيع التقاوى على مستجري أرضه أو باعها لهم.

مادة ٣٩ - يجب أن يكون الإعلان أو نشر البيانات عن (التقاوى) مطابقاً للمواصفات المقررة من الوزارة بشأنها.
 مادة ٤٠ - يصدر الوزير القرارات اللازمة لتحديد اسعار بيع التقاوى بعد الاستئناس برأي اللجنة.

مادة ٤١ - كل من يخالف احكام المادة (٣٨) (فقرة أولى) أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على خمسين ديناراً.

مادة ٤٢ - كل من يخالف احكام المادتين ٣٩، ٤٠ أو القرارات المتخذة لها يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار.

الباب الرابع

تنظيم بساتين الفاكهة ومشاتلها

مادة ٤٣ - على من يرغب في انشاء بستان للفاكهة أو التوسع في مساحة بستان قائم أن يخبر الوزارة مسبقاً بموقع الأرض ومساحتها ونوع اشجار الفاكهة المزروع زراعتها ، وللوزير ابداء رأيه خلال ثلاثين يوماً من ورود الطلب لديوانه والاعتبر مقبولا .
 يستثنى من ذلك البساتين المخصصة للتجارب والبحوث العلمية وحدائق المنازل .

مادة ٤٤ - لا يجوز انشاء مشتل لثريّة غراس الفاكهة وغيرها بقصد بيعها أو نقل مشتل من مكانه إلا بترخيص من الوزير .

يحدد الوزير شروط الترخيص .

مادة ٤٥ - يصدر الوزير قراراً يبين فيه الطرق التي يجب على اصحاب المشاتل اتباعها في تربية غراس الفاكهة وتطعيمها والمحافظة على اصنافها والسجلات الواجب عليهم مسكها وطرق القيد لها .

مادة ٤٦ - لاصحاب البساتين ان ينشئوا مشاتل خاصة حسب الشروط والتعليمات التي يصدرها الوزير .

مادة ٤٧ - لا يجوز بيع غراس الفاكهة أو غيرها من النباتات أو عرضها للبيع إلا من محل مرخص وفقاً للشروط والتعليمات التي يقرها الوزير .

مادة ٤٨ - يصدر الوزير قراراً سنوياً يحدد فيه اسعار بيع الغراس بعد الاستئناس برأي لجنة يشكلها لهذا الغرض .

مادة ٤٩ - كل من يخالف احكام المواد ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين ديناراً .

الباب الخامس

اقامة وتشغيل معاصر الزيتون

مادة ٥٠ - لا يجوز اقامة معصرة لعصر الزيتون أو تشغيلها إلا بترخيص وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير يبين فيها نماذج السجلات التي تلتزم ادارة المعصرة بمسكها وطريقة القيد لها والتفتيش عليها .

مادة ٥١ - كل مخالفة لاحكام المادة ٥٠ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين ديناراً .

الباب السادس

المخصبات الزراعية

مادة ٥٢ - يقصد (بالمخصبات الزراعية) الأسمدة الكيماوية أو العضوية بكافة أنواعها التي تضاف إلى التربة أو البلورية لأصلاحيها أو مخففة خواصها أو تضاف إلى المياه للزراعة لزيادة إنتاجها .

هكذا هي الفاكهة

مادة ٥٤- يصدر الوزير بناء على توصية اللجنة قرارات بالأمور التالية : -

ب- شروط واجراءات ترخيص واستيراد المحاصيل والانتاج فيها ونقلها من جهة الى اخرى .

د - كفاءة اخذ العينات من المختبرات وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج التحليل والتحقق عليها .

مادة ٢٥- لا يجوز صنع الخصبات الزراعية او تجهيزها او بيعها او عرضها للبيع او استيرادها او التخلص عليها جمر كى بدون ترخيص من الوزارة . لا يسري حكم هذه المادة على الاسمدة العضوية الناتجة من مخلفات المزارع المحلية المعدة للاستعمال الخاص .

مادة ٥٧- كل مخالفة لأحكام المواد ٥٤، ٥٥، ٥٦، أو القرارات المنفذة لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد عن مائة دينار ، ولا يجوز مصادرة المحضيات إذا كان موضوع المخالفة نقص في الوزن .

الباب السابع

ولمّاية المزروعات

الفصل الأول

مكافحة الآفات الزراعية

مادة ٥٩- يحدد الوزير أنواع الآلات الزراعية وطرق الوقاية منها ووسائل مكافحتها والتدابير الواجب اتخاذها لهذا الغرض وعن الانجسبات الآتية :
 ١- الحبوب النابتة التي تعتبر ملوثة بألة مبيدة وتعدل حدودها وتنظم نقل النباتات والأشياء الملوثة ،
 ٢- الآلات التي القابلة لنقل الآلة من منطقة ملوثة إلى منطقة أخرى مبيدة أو مبيضة.

ج - إصدار تعليمات لمقاومة الآفات وبيان المواد الكيميائية والأدوات التي تستعمل في المقاومة وبيان أعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها أجهزة الوزارة على نفقة المالك .

هـ - وضع التعليمات الخاصة بعلاج النباتات ومقاومة الآفات ؟

ز - وضع نظام لمكافحة الجراد الصحراوي :

مادة ٦٥- إذا كانت الإصابة مصفرا لحظر يهدد النباتات لتعذر علاج المرض أو لظهور آفة جديدة لم يعرف لها علاج ناجح جاز للوزير أن يأمر بالمخاض أي إجراء يكفل منع انتشار المرض أو الآفة بما في ذلك قطع النباتات المصابة وإتلافها على نفقة الوزارة على أن يلتزم بدفع التعويض العادل للمالك في صلبه الوزير قرارا بالتدابير التي تتخذ لتقدير هذا التعويض .

ب۔ یہ الاستیلاء بحمد الاشياء المستولى عليها واثبات حالتها وتاريخ تسليحها.

ب۔ يتم الاستيلاء بمجرد الاشياء المستولى عليها وانبات حالتها و تاريخ استيلائها

ج - يتم تقدير التعويض عن الأشياء المذكورة بالاتفاق بين الطرفين. يشكّلها الوزيران لهذا الغرض. والأجاز لذوي الشأن عرض الخلاف على (لجنة تعويضات) يشكلها الوزيران لهذا الغرض.

د - على اللجنة إصدار قرارها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ
الشأن بالبريد المسجل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره.

٥ - يحق للمدعي اللجوء الى القضاء على قرار جنة الشورى
عشرة ايام من تاريخ التبليغ .
٦ - تفصل المحكمة في الاعتراض تادلياً ويكون حكمها نهائياً .

و - فصل الحامض في الأسترات الحامضية
 ز - لا تستوفي رسوم الحاكم عن الاعتراض
 ح - ضغط وأتلاف النباتات المنقولة أو المعروضة للبيع والأشياء التي تأسطفت على مائها وتمتعت

خلافا لحكام هذا الفصل او القرارات المنفصلة له

أ - كل من يخالف أحد البنود أ، ب، ج، د، هـ، ز، يحل بالاجراءات التي تصدر تفصيلا لها أو يحل بالأجزاء التي تبطل أو تقلل من المفعول الأول من المادة (٦١)

July 1913

ب- كل من يخالف القرارات التي تصدر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٦١) أو عرقل إجراءات الاستيلاء على لوازم مكافحة، يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بتنفيذ جميع الإجراءات اللازمة لازالة اسباب المخالفة على نفقة المخالف.

الفصل الثاني

مبيدات الآفات الزراعية

مادة ٦٤- تعرف عبارة (مبيدات الآفات الزراعية) لأغراض هذا الفصل : - بالمواد والمستحضرات التي تستعمل في مكافحة الأمراض النباتية والحشرات والقوارض والحشائش والكائنات الأخرى - الحيوانية والنباتية - الضارة بالنباتات وكذلك المستحضرات التي تستعمل في مكافحة الحشرات والطفيليات الخارجية الضارة بالحيوان .

مادة ٦٥- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة مبيدات الآفات الزراعية) يشار إليها لأغراض هذا الفصل (باللجنة) تختص باختيار أو تحديد أنواع مبيدات الآفات الزراعية التي يسمح بتداولها وتجديد أسعارها ومواصفاتها وإجراءات تسجيلها وشروط الاتجار بها .

مادة ٦٦- يصدر الوزير بناء على تنسيب اللجنة القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الفصل وعلى الاخص ما له علاقة بالأمور التالية : -

- أ- النواع مبيدات الآفات الزراعية المسموح باستيرادها وتداولها وتحديد مواصفاتها وشروط استيرادها .
- ب- شروط وإجراءات الترخيص باستيرادها والاتجار بها .
- ج- كيفية اجل عينات المبيدات وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج التحليل والتحقق عليها .
- د - حظر نقل بعض النواع المبيدات من جهة الى اخرى .
- هـ - تحديد أسعار بيع مبيدات الآفات الزراعية .

مادة ٦٧- لا يجوز صنع المبيدات أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الاتجار بها أو التخلص عليها دون ترخيص من الوزير .

مادة ٦٨- يجري الإعلان عن المبيدات أو نشر بيانات عنها بصورة مطابقة لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتعليقات الوزارة بشأن استعمالها .

مادة ٦٩- كل مخالفة لأحكام المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ أو القرارات التي تصدر بتنفيذها لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

لا يحكم بمخاطرة المبيدات إذا كان موضوع المخالفة نقضاً في وثائقها .

الفصل الثالث

الحجر الزراعي

مادة ٧٠- يقصد بكلمة (النباتات) لأغراض هذا الفصل : - النبات بجميع أجزائه سواء أكان جذوراً أم سوقاً أم أوراقاً أم أزهاراً أم بدوراً وفي أية حالة كان عليها - ولو كان جافاً - كما يقصد بعبارة المنتجات الزراعية للمنتجات التي من أصل نباتي والمجهزة تجهيزاً لم يحولها عن طبيعتها النباتية .

مادة ٧١- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة الحجر الزراعي) مهمتها تقديم التوصيات للوزير لأصدار القرارات المتعلقة لأحكام هذا الفصل .

مادة ٧٢- لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأفات غير موجودة بالملكة على أنه يحق للوزير السماح بادخال بعض النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات إذا أمكن إبادة ما بها من آفات بجميع اطوارها إبادة تامة بمعرفة الوزارة وعلى نفقة أصحابها .

مادة ٧٣- يحظر ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأفات موجودة بالملكة إلا إذا أمكن تعقيمها قبل التخلص عليها بمعرفة الوزارة وللوزير أن يسمح بادخال بعض أنواع النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات إذا رأى أن ادخالها لا يترتب عليه أضراراً اقتصادية بزروعات البلاد أو محاصيلها .

مادة ٧٤- الوزير ولغايات (تحمين المملكة) أن يسمح بادخال النباتات والمنتجات الزراعية التي تستورد لأغراض التصدير ولو كانت مصابة بأفات موجودة أو غير موجودة بالملكة إذا أمكن اتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع تسرب هذه الآفات الى محاصيل البلاد ومزروعاتها ، على أن يتم الادخال بإشراف الوزارة وبالشروط التي تضعها وتحمل المستورد النفقات التي تتطلبها تنفيذ هذه الشروط .

مادة ٧٥- الوزير إن يصدر قرارات في الأمور التالية : -

- أ - حظر استيراد الكائنات الحية الضارة بالزراعة ويستثنى من ذلك ما استورد للأغراض العلمية بالشروط التي تقرها لجنة الحجر الزراعي .
- ب - حظر استيراد بعض النباتات والمنتجات الزراعية والتربة المصدرة للزراعة أو المحترقة على مواد عضوية وفضلات النباتات والمنتجات الزراعية المختلفة من البواخر والطرشات ووسائل النقل الأخرى وذلك لحماية الثروة الزراعية .
- ج - حظر تصدير النباتات والمنتجات الزراعية خلافاً لأحكام الحجر الزراعي للدول المستوردة .
- د - شروط ترخيص استيراد وتصدير المنتجات والنباتات الزراعية وحالات الإعفاء منه .
- هـ - الشروط الخاصة بالمرور العابر لأرساليات النباتات والمنتجات الزراعية بأراضي المملكة .
- و - تحديد أماكن خاصة لإدخال أرساليات نباتات أو منتجات زراعية معينة .
- ز - الإجراءات التي تتخذ بشأن الأرساليات غير المسموح بادخالها أو عبورها أراضي المملكة وفقاً لأحكام هذا الفصل .
- ح - تحديد النفقات الواجب تحصيلها تقيداً للأجرامات المنصوص عليها في هذا الفصل والقرارات المتعلقة له أو شروط الإعفاء منها .

هكذا من الفصل

مادة ٧٦ - كل مخالفة لأحكام المواد ٧٢، ٧٣ أو القرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي من المادة (٧٥) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار.

ويعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٧٢) و (٧٣) والقرارات الصادرة تنفيذاً للمادة (٧٥) بالعقوبة المقررة للجريمة ذاتها.

الباب الثامن

بطاقة الحياة الزراعية

مادة ٧٧ - تعرف كلمة (حائر) لأغراض هذا القانون كل مالك أو مستأجر يزرع أرضاً لحسابه أو يستغلها لأي وجه من الوجوه وفي حالة الاستئجار للزراعة يعتبر مالك الأرض حائراً ما لم يتفق الطرفان كتابة في العقد على إثبات الحياة باسم المستأجر. ثم يعتبر في حكم الحائر مربي الماشية أيضاً وتسري عليهم أحكام هذا الباب.

مادة ٧٨ - يفتح في كل قرية سجل تدون فيه بيانات الحياة وجميع البيانات الزراعية الخاصة بكل حائر ويشكل الوزير في كل قرية (لجنة زراعية) تكون مسؤولة عن إثبات تلك البيانات وتحديد مهامها.

تعد وزارة الزراعة بطاقة الحياة الزراعية بدونها البيانات الخاصة بكل حائر من واقع السجل.

مادة ٧٩ - على كل حائر (أو نائبه) أن يقدم خلال المواعيد التي يحددها الوزير إلى الجمعية التعاونية أو اللجنة الزراعية بيانات بين مقدار ما في حيازته من أراضي زراعية أو ماشية أو غير ذلك مما هو مفصل في بطاقة الحياة وما يطرأ على هذه البيانات من تغيير من آن لآخر وعلى (اللجنة الزراعية) مراجعة تلك البيانات وتدقيقها واعتمادها قبل إثباتها في السجل.

إذا تولى الحائر عن تقديم ما يطلب منه قسام موظف الوزارة المختص بإثبات اسمه في قائمة المتخلفين وكلف اللجنة الزراعية بتقديم البيانات اللازمة وتدوينها في السجل، وعلى اللجنة الزراعية إخطار الحائر بذلك.

مادة ٨٠ - يصدر وزير الزراعة قرارات بتنظيم الأمور التالية :-
أ - تعيين نماذج السجلات وبطاقات الحياة وجميع الأوراق التي تتطلبها وطرق القيد فيها وتعيين المسؤولين عنها وقواعد إثبات ما يطرأ عليها من تغيير وتعتبر سجلات وبطاقات الحياة أوراقاً رسمية.

ب - طرق الاعتراض على بيانات الحياة والجهة التي تفصل في هذا الاعتراض وكيفية تشكيلها والإجراءات التي تتبعها.

الباب التاسع

صيانة الأشجار والمزروعات

مادة ٨١ - تعني كلمة (الحاكم الإداري) لأغراض هذا الباب (مساعد المحافظ - المنصرف - مدير القضاء - مدير الناحية).

إذا وقع ضرر على مزروعات أو أشجار أو غراس من أي شخص أو أشخاص آخرين أو من مواشيم فللمتضرر أن يبلغ الأمر إلى الحاكم الإداري المختص أو إلى أقرب محضر للامن العام أو إلى المختار الذين عليهم إبلاغ الحاكم الإداري.

مادة ٨٢ - على الحاكم الإداري - أو من ينوبه إجراء الكشف فوراً على مكان التعدي للثبوت من مدى الضرر الواقع وتقدير التعويض المقتضي. وله إذا رأى أن التعدي كان مقصوداً أو خطيراً أن يحيل الشكوى لهيئة الصلح المختصة.

مادة ٨٣ - إذا وقع الضرر من المواشي يعتبر حائزوها مسؤولين ما لم يثبتوا مسؤولية غيرهم.

مادة ٨٤ - يحظر على أي كان أن يتسبب في دخول حيواناته إلى مكان تحصد فيه المزروعات دون موافقة صاحبا.

مادة ٨٥ - تستأنف قرارات الحاكم الإداري إلى المحافظ خلال ثمانية أيام من صدورها إذا كانت وجهية أو من تاريخ تبليغها إذا كانت غيبية ويكون قرار المحافظ قطعياً.

مادة ٨٦ - إذا ظل الفاعل مجهولاً فللحاكم الإداري فرض غرامة مشتركة على الجاورين أو من يعتقد أنهم ضمن (دائرة العقول) مسؤولون عن التسبب بأحداث الضرر وله أن يحكم بالغرامة حتى خمسة دنائير على الفاعل بالإضافة إلى التعويض.

مادة ٨٧ - يراعي الحاكم الإداري أحكام قانون محاكم الصلح فيما يتعلق بالتحقيق وإجراء الكشف وتقدير التعويض بقدر الإمكان.

مادة ٨٨ - إذا ترك شخص حيواناته فاقعت ضرراً بالأشجار أو المزروعات يفرمه الحاكم الإداري خمسية للساكن كل رأس فضلاً عن التعويض المستحق.

الباب العاشر

الثروة الحرجية

مادة ٨٩ - تنصرف كلمة (حراج) إلى أراضي الدولة المسجلة حراجاً أو الأراضي المسجلة باسم الخزينة المغطاة جزئياً أو كلياً بنباتات حرجية أو قطع الأراضي المملوكة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين وثبت عليها طبيعياً أو غرس فيها بمساهمة حكومية نباتات حرجية بقصد استئجارها.

مادة ٩٠ - يحظر قطع أو استئصال نباتات الحراج أو أجزائها أو استغلال مواد البناء من الأراضي الحرجية إلا بترخيص من الوزير.

ويحدد الوزير شروط الترخيص وأنواع النباتات ومواد البناء وأعدادها وكتابتها التي يرخص بقطعها أو قلعها أو استئصالها والطرق والآليات الواجب اتخاذها عند الترخيص.

مادة ٩١ - يحظر التعدي على أراضي الدولة المسجلة حراجاً بقطعها أو قلعها أو تخليص أو تغيير أو إتلاف علامات حدودها أو استئصالها أو حرقها أو هدم المنشآت القائمة عليها.

هكذا عند الأصل

مادة ٩٢ - يحظر السكن أو إقامة المنشآت على أراضي الدولة الحرجية إلا بترخيص من الوزير .
يحدد الوزير شروط الترخيص ومدة السكن وكيفية التصرف بالمنشآت بعد استئذان أغراضها والاحتياطات الواجب على المرخص اتخاذها .

مادة ٩٣ - يحظر إشعال النيران في الأراضي الحرجية أو في المنطقة التي تحيط بها بعرض (١٥٠) متراً إلا في الأماكن التي تخصصها الوزارة لهذه الغاية وبعد اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع اندلاع الحرائق في نباتات الحراج .

مادة ٩٤ - للوزير الاستيلاء على ما يلزم من الآلات والمواد ووسائل النقل المعدة للإيجار لغرض مكافحة الحرائق في أراضي الدولة المسجلة حراجاً ويتم الاستيلاء عليها وفقاً لأحكام المادة (٦١) من هذا القانون .
مادة ٩٥ - للوزير تنفيذ السياسة الزراعية غرس النباتات الحرجية والقيام بعمليات حفظ التربة في الأراضي المملوكة على نفقة الحكومة أو بمساهمة منها شريطة موافقة المتصرف بالأرض .

مادة ٩٦ - للوزير تحديد أثمان الغراس الحرجية - في مشاتل الوزارة أو المشاتل الخاصة - وله توزيع الغراس من مشاتل الوزارة بدون مقابل .

مادة ٩٧ - يحظر رمي الماشية في الأراضي الحرجية إلا بترخيص من الوزير .
يحدد الوزير شروط الترخيص ومواعيد الرعي وأنواع واعداد الماشية التي يرخص برعيها في كل حرج والاحتياطات الواجب اتخاذها وكذلك الأجور الواجب استيفائها إذا كان الرعي قد سمح به في أراضي الدولة المسجلة حراجاً .

الوزير حظر تربية الماعز البلدي والجمال في مناطق يحددها إذا تبين له أن ذلك يشكل خطراً على الحراج أو البساتين في تلك المناطق ، لا يكون قرار الحظر نافذاً إلا بعد علم من صلوره .
مادة ٩٨ - يكون الاتجار بالمنتجات الحرجية ونقلها واستخراجها بترخيص من الوزير طبقاً للشروط والتعليمات التي يصدرها .

لا يسري هذا الحكم على مالك الحرج إذا قام بنقل منتجات حرجية لاستعماله الخاص .
يحدد الوزير المنتجات الحرجية المشمولة بأحكام هذه المادة .

مادة ٩٩ - يحظر إنشاء المشاتل لتربية الأشجار الحرجية بقصد بيعها أو نقل مشتل من مكانه إلا بترخيص من الوزير ويستثنى من ذلك الأشخاص الذين ينشئون مشاتل لمصالحهم الخاصة .
يحدد الوزير شروط الترخيص مع بيان الطرق التي يجب على أصحاب المشاتل اتباعها في تربية النباتات الحرجية ونماذج السجلات الواجب عليهم مسكها .

مادة ١٠٠ - يحظر استيراد وتصدير البلور وشبوت النباتات الحرجية بدون ترخيص من الوزير وله تحميله مسؤولية الشروط اللازم توفرها للحصول على الترخيص وحالات الإعفاء منه وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الحرج الزراعي .

مادة ١٠١ - كل من يخالف أحكام المادتين (٩٣، ٩٤) والقرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثة دنانير ولا تزيد على خمسة عشر ديناراً لكل شجرة أو شجيرة أو غرس حرجية وتصادر النباتات المقطوعة أو المواد الناتجة من استخراجها والإدوات التي استعملت في ارتكاب المخالفة .

مادة ١٠٢ - كل من يخالف أحكام المادة (٩١) والقرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب بغرامة مقدارها خمسة دنانير عن كل دونم فلاح أو زرع وبغرامة مقدارها دينارين عن كل علامة تم تغييرها أو خلعها أو إتلافها وبغرامة مقدارها عشرة دنانير عن كل سياج خلع أو نزع أو بناء تم هدمه كلياً أو جزئياً بالإضافة إلى تضمينه جميع النفقات اللازمة لإعادة وضع العلامات أو إصلاح السياج أو البناء .

مادة ١٠٣ - كل من يخالف أحكام المادة (٩٢) والقرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير بالإضافة إلى تكاليف إزالة المنشآت وإصلاح الأضرار .

مادة ١٠٤ - كل من يخالف أحكام المادة (٩٧) والقرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب بغرامة مقدارها مائتين وخمسين فلساً عن كل رأس ماشية وتضاعف الغرامة في كل مرة تتكرر فيها المخالفة .

مادة ١٠٥ - إذا قطع أو خلع مالك حراج من حراجه كمية تزيد عن عشرة بالمائة من الكمية المرخص بها ، تصادر الكميات المرخصة وغير المرخصة .

مادة ١٠٦ - كل من يخالف أحكام المادة (٩٨) والقرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب بغرامة مقدارها خمسة دنانير وتصادر المضبوطات .

مادة ١٠٧ - كل من يخالف أحكام المادة (٩٩) والقرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب بغرامة مقدارها عشرة دنانير .

مادة ١٠٨ - كل من يخالف أحكام المادة (١٠٠) والقرارات الصادرة تنفيذاً لها يعاقب مرتكبها بغرامة مقدارها عشرة دنانير .

مادة ١٠٩ - تنظر الدعاوى المتعلقة بمواد هذا الباب في المحاكم الجزائية الصلحية إذا كان الفاعل معلوماً وإذا كان الفاعل معلوماً وإذا كان الفاعل غير معلوم ينظر الحاكم الإداري أو من يفوضه في هذا الدعاوى وفي هذه الحالة يعتبر مرتكب المخالفة مجاوراً المكان الذي ارتكبت فيه المخالفة أن وجدوا ولا فيكون أهالي أقرب قرية .

مادة ١١٠ - موظفو الوزارة المعتمدين والفراد الأمن العام والقوات المسلحة مكلفون بالقبض على كل من يخالف للمواد (٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٨) والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وتسليمهم إلى أقرب مخفر شرطة مع تنظيم ضبط بالواقع .

مادة ١١١ - تقدر الأضرار التي تلحق بالحراج نتيجة لمخالفة مواد هذا الباب والقرارات التي تصدر تنفيذاً من قبل لجنة يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قراراً من الوزير .

الباب الحادي عشر

الحراج

مادة ١١٢ - لأغراض هذا الباب تعني كلمة (الحراج) المساحات المملوكة بالوطين الأخضر والأصفر من خارطة فهرس التزويقي مقياس (١:٢٥٠٠٠) المحفوظة في مديرية الحراج (وتعني كلمة أراضي كما عرفت بقانون أملاك الدولة رقم (٨) لسنة ١٩٦٨ أو أي تشريع يحل محله أو يبدله وتقتل كلمة المراسي: الضأن، الماعز، الخيل، البقر، الجبال، الجاموس، البغال، الحمير، الخنازير وصغار هذه الحيوانات) .

هذه هي المادة

مادة ١١٣ - تعتبر (مراعي) جميع اراضي الدولة المسجلة كذلك واية اراضي اخرى للدولة يقل المعدل السنوي لسقوط الامطار فيها عن ٢٥٠ ملم .

مادة ١١٤ - يستثنى من احكام المادة السابقة الاراضي التالية :

أ - الاراضي المستغلة بالرعي المستديم .

ب - الاراضي المستغلة للمناقع العامة .

ج - مناطق البلديات والجالس القروية او مناطق التنظيم .

د - مناطق المشاريع الزراعية والسكنية المقررة عند نفاذ هذا القانون .

هـ - الاراضي المخصصة لمصالح الدولة ومؤسساتها .

و - الاراضي التي يقرر مجلس الوزراء استثنائها من احكام هذا القانون من آن لآخر .

مادة ١١٥ - لوزير اصدار قرارات لتنظيم الامور التالية :

أ - تحسين وتطوير المراعي والحفاظ عليها .

ب - تنظيم ادوار الرعي وتحديد فتراته لكل منطقة جغرافية .

ج - تحديد نوع وعدد الماشية المسموح بادخالها للرعي في كل منطقة .

د - العمل على زيادة انتاج اراضي المراعي لنباتات الرعي والنباتات العلفية واجراء التجارب والابحاث المتعلقة بذلك .

هـ - استغلال المياه السطحية وأنشاء وتشغيل وإدارة مشاريع السدود الصغيرة ومنشآت اسالة المياه ونشرها لاجراض انتاج النباتات العلفية .

و - استخراج الآبار وتجهيزها بمعدات الضخ وإنشاء البرك لاجراض توفير مياه الشرب للمواشي .

ز - المحافظة على البيئة وعناصرها الطبيعية - في المراعي - بما في ذلك تربتها ونباتاتها البرية والزراعة وحمايتها من التدهار او التشويه او التخريب او الايذاء او سوء الاستعمال .

مادة ١١٦ - تعتبر (نباتات مراعي) جميع انواع النباتات النامية في المراعي بما في ذلك الحشائش والاعشاب والشجيرات سواء اقتاتت عليها الماشية ام لا .

مادة ١١٧ - تعتبر نباتات علفية النباتات التي تزرع بقصد علفها للمواشي قبل او بعد تصنيفها بما في ذلك نبات الشعير والقصة والليرة .

يستثنى من ذلك الخضروات والنباتات والفاصل التي يقرر الوزير بانها (نباتات غير علفية) .

مادة ١١٨ - بالرغم مما ورد في المادة السابقة :

الوزير ان يصدر امرا (ينشر في الجريدة الرسمية) يحدد فيه انواع النباتات غير العلفية .

مادة ١١٩ - يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي التي يراوح المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها مسن ١٠٠ - ٢٥٠ ملمترا المشار اليها باللون الاحمر على الخارطة لغرض استغلالها كراعي في انتاج الاعلاف بقرار من مجلس الوزراء (بشريطة من الوزير بعد الاستئناس برأي وزير المالية/ الاراضي) الذي يحدد مساحتها واجاها بما يتواءم طبيعة المنطقة الطوبوغرافية والمناخية وغير ذلك مسن

باللون الاخضر .

مادة ١٢٠ - اعتبارا من نفاذ هذا القانون :

لا يجوز تفويض اراضي المراعي (التي حددت على الخارطة باللون الاحمر) التي يقل المعدل

السنوي لسقوط الامطار عليها عن ١٠٠ ملمترا ولا يجوز تأجيرها لفترة تزيد على عام واحد .
لاغراض الزراعة او الرعي .

مادة ١٢١ - يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي (لغايات الاستغلال الزراعي) اذا توفر لها الرعي المستديم شريطة ان لا تزيد مساحتها على خمسة اضعاف كمية الامطار المكعبة من مياه الري للتوفرة وان لا تزيد المساحة المقوضة للعائلة الواحدة على خمسة اية دويم .

مادة ١٢٢ - اعتبارا من نفاذ هذا القانون :

لا يسمح الادعاء بأي حق مكتسب او وضع يد على اية قطعة من اراضي المراعي التي يقل معدل سقوط الامطار عليها عن مائة ملمترا سنويا الا أنه يجوز طلب تفويضها اذا توفر لها الرعي المستديم .

مادة ١٢٣ - يحدد الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية المراعي المخطور الرعي فيها والاخرى المباحة وفنق خطة زمنية تهدف الى تنمية المراعي بما يكفل توفر الرعي لاطول مدة على مدار السنة .

مادة ١٢٤ - لوزير تحديد بدل ايجار المراعي وفرض رسوم تعادل على بعض اصناف الماشية وجبايتها وفرض اية رسوم اخرى تتعلق بالرعي والماشية .

مادة ١٢٥ - اهالي القرى المجاورة وقاطنو الخيام وبيوت الشعر ملازمون باطفاء الحريق الذي ينتشر في المراعي .

مادة ١٢٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد عن مائة دينار بالاضافة للاضرار المدنية على المخالفات التالية ما لم يرد في القوانين الاخرى نص على عقوبة اشد :

أ - التعدي على المراعي بفتحها او زرعها او جفأبار فيها او باقامة ابنية ومنشآت عليها .

ب - فتح المقالع واستخراج مواد البناء بدون ترخيص .

ج - ازالة او قطع او خلع او حرق نباتات المراعي .

د - الاعتداء على المنشآت القائمة على اراضي المراعي التابعة لها .

هـ - مخالفة اي حكم من احكام هذا القانون او اي قرار صادر بمقتضاه .

مادة ١٢٧ - تنظر المحاكم المختصة في دعاوى المراعي اذا كان القاعل معلوماً اما اذا كان مجهولاً يعتبر اقرب المجاورين مسؤولين ويقضي على البالغين منهم بغرامة وفقاً لاحكام الباب التاسع في هذا القانون .

هذه هي الاصل

الكتاب الثاني

الثروة الحيوانية

الباب الاول

في تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها

الفصل الاول

تصدير الحيوانات واستيرادها

مادة ١٢٨ - للوزير تنظيم تصدير واستيراد الحيوانات والدواجن والطيور الحية او حظر تصديرها واستيرادها اذا اقتضت ذلك مصلحة تنمية الثروة الحيوانية او المحافظة عليها بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني.

مادة ١٢٩ - يحظر ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن الستين الا اذا بلغ وزنها الحد الذي يقرره الوزير، كما يحظر ذبح اناث الابقار والاغنام غير المستوردة قبل تبديل جميع قواطعها، وفي كل الاحوال يحظر ذبح اناث العشار.

كذلك يحظر ذبح عجول الابقار والخراف الذكور ما لم يصل وزنها الحد الذي يقرره الوزير. ويستثنى من حكم هذه المادة الحيوانات التي تقضي الضرورة ببيعها على ان يتم ذلك بموافقة الجهة التي يعينها الوزير.

مادة ١٣٠ - كل من يخالف احكام المادتين ١٢٨، ١٢٩ والقرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على مائة دينار.

الفصل الثاني

حلف الحيوان

مادة ١٣١ - تعني عبارة (مواد الحلف الختام) لاغراض هذا الفصل : الكسب او اي مادة لم يدخلها خلط تستعمل في تغذية الحيوان او الدواجن سواء كانت من مصدر حيواني او نباتي او من المواد المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوانية.

وتعني عبارة (الحلف المصنع) اي مخلوط من مواد الحلف الختام.

مادة ١٣٢ - يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة حلف الحيوان) تختص باختيار وتحديد انواع الحلف التي يسمح بتداولها وتحديد مواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط تداولها وتولى ايضا تقديم التواصي للوزير في كل ماله علاقة بحلف الحيوان.

مادة ١٣٣ - يصدر وزير الزراعة قرارات في الامور التالية :-

أ - تحديد مواد الحلف الختام والحلف المصنع ومواصفاتها وشروط تعبئة الحلف المصنع.

ب - اجراءات ترخيص الاتجار في مواد الحلف وشروطها.

ج - تنظيم بيع الحلف المصنع ومواد الحلف الختام وتداولها ونقلها من مكان الى آخر.

د - شروط تسجيل الحلف المصنع ومواده وتحديد تسجيلها.

هـ - تنظيم الرقابة على مصانع الحلف ومحال الاتجار به وبيان السجلات الواجب مسكها وكيفية القيد بها.

و - كيفية اخذ عينات الحلف ومواده وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج هذا التحليل وكيفية الفصل فيها.

مادة ١٣٤ - يحظر الاتجار بمواد الحلف الختام - التي يحددها الوزير او الحلف المصنع او طرحها للبيع او تداولها او نقلها من جهة الى اخرى او حيازتها بقصد البيع بدون ترخيص من الوزير. ويشترط ان تكون مكونات الحلف المصنع ومواصفاته وتعبئته مطابقة لاحكام القرار الذي يصدره الوزير بهذا الشأن.

مادة ١٣٥ - يجب ان يكون الاعلان - عن مواد الحلف او نشر بيانات عنها مطابقا لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتعليقات الوزارة بشأن استعمالها.

مادة ١٣٦ - لا يجوز تشغيل اي مصنع لحلف الحيوان قبل الحصول على ترخيص من الوزارة طبقا للشروط والاحوال التي يصدر بها قرار من الوزير.

مادة ١٣٧ - كل مخالفة للقرارات الصادرة تنفيذا لاحد البنود أ، ب، ج، د، هـ، من المادة ١٣٨ او احدي المادتين ١٣٤، ١٣٦، يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على مائة دينار.

مادة ١٣٨ - كل مخالفة لاحكام المادة (١٣٥) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على مائة دينار.

الفصل الثالث

حماية الطيور والحيوانات البرية وتنظيم صيدها

مادة ١٣٩ - يحظر صيد الطيور والحيوانات البرية بدون ترخيص من الوزارة.

يصدر الوزير قرارا بتحديد واسم صيد الصيد.

مادة ١٤٠ - يحظر صيد الطيور النافعة للزراعة او قتلها او اسكها بأي طريقة كما يحظر خيازتها او نقلها او بيعها او عرضها للبيع حية ام نافقة.

يصدر الوزير قرارات بتعيين انواع الطيور التي تنطبق عليها احكام هذه المادة وبيان شروط ترخيص صيدها على وجه الاستثناء للاغراض العلمية.

مادة ١٤١ - يحظر تخريب او اكار الطيور البرية او القاط او ايلاف بيضها او ايلاء صغارها.

مادة ١٤٢ - للوزير تحديد مناطق ومواعيد الصيد وتحديد الطيور والحيوانات البرية المسموح صيدها.

مادة ١٤٣ - أ - يحظر استعمال المركبات الآلية والانوار الكاشفة او الاسلحة الاوتوماتيكية في صيد الطيور والحيوانات البرية.

ب - يحظر استعمال البنادق الخفيفة في صيد الحيوانات البرية ويستثنى من ذلك الحيوانات التي يعينها الوزير.

هكذا من الفصل

مادة ١٤٤ - يحظر على الأجانب المقيمين خارج المملكة صيد الطيور والحيوانات البرية داخلها دون ترخيص من الوزارة .

مادة ١٤٥ - يحظر القسوة على الحيوانات .

يصدر الوزير قرارا بتحديد الحالات المشمولة بهذا الحظر .

مادة ١٤٦ - أ - يحظر استيراد الدب (الخيط) او المواد الغرائية (التي تستعمل لامسك الطيور) او بيعها او حيازتها او تداولها او استعمالها .

ب - يحظر نصب اي نوع من انواع الفخاخ لامسك الطيور .

ج - يحظر صيد الطيور باستعمال ادوات الترمويه - كالبندق وجلد الحيوان وآلة النداء - او مراكز الترمويه - كالكشاك والاصصاص .

د - يستثنى من احكام هذه الفقرات الطيور المائية التي يحدد انواعها الوزير .

مادة ١٤٧ - يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة الصيد) تختص بإبداء الرأي لتحديد مناطق ومواعيد الصيد والطيور والحيوانات البرية التي يسمح بصيدها وجميع الامور المتعلقة بذلك .

مادة ١٤٨ - كل من يصطاد بصورة مخالفة لمواد هذا الفصل او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن :

أ - خمسة عشر دينارا عن كل غزال صحرراوي .

ب - عشرة دنانير عن كل خنزير بري او بدن او غزال جبلي او حبرية .

ج - ثلاثة دنانير عن كل حيوان او طير آخر .

مادة ١٤٩ - أ - في حالة استعمال مركبة آلية خلافا للمادة ١٤٨ او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب قائد المركبة بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ويعاقب صاحبها بنفس العقوبة اذا ارتكبت المخالفة بمفرده وذلك بالإضافة الى العقوبة المنصوص عليها في المادة (١٤٨) .

ب - في حالة تكرار المخالفة خلال سنة واحدة تضاعف العقوبة ويصادر السلاح او الاداة المستعملة في الصيد .

مادة ١٥٠ - موظفو وزارة الزراعة والافراد الامن العام والقوات المسلحة والاشخاص الذين يستخدمهم الوزير من غير موظفي الوزارة مكلفون بالقض على اكل مخالفات احكام هذا الفصل وتسليمهم الى اقرب محضر امن مع تنظيم ضبط بالتوقيع .

الفصل الرابع

تربية النحل ودودة الحرير

مادة ١٥١ - أ - يحظر استيراد ملكات النحل او بيض دودة الحرير او بيضها او الاجاز بها دون ترخيص من الوزارة طبقا للشروط والتعليمات التي يضعها الوزير .

ب - يحظر استيراد عسل النحل بدون ترخيص وفق احكام الفقرة السابقة .

مادة ١٥٢ - للوزير تحديد الطرق الفنية الواجب اتباعها في تربية النحل ودودة الحرير في جميع المراحل والاطوار وله تعيين نماذج السجلات الواجب على المربين امساكها وطرق القيد بها .

مادة ١٥٣ - يحظر تربية ملكات النحل او تزيير دودة الحرير بقصد الاجاز الا بترخيص من الوزير وفق احكام المادة السابقة .

مادة ١٥٤ - للوزير ان يقرر تربية سلالة نقية معينة من النحل في المناطق التي يحددها ويحظر اقتناء اي سلالة اخرى في هذه المناطق .

مادة ١٥٥ - كل مخالفة لاحكام احدى المواد ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير وللوزير الاستيلاء على النحل موضوع المخالفة ضمن النحل .

الباب العاشر

في الصحة الحيوانية

الفصل الاول

مكافحة امراض الحيوان

مادة ١٥٦ - تعني كلمة (حيوان) لاغراض هذا الباب الحيوانات والدواجن والطيور حسبما يحددها الوزير .

مادة ١٥٧ - للوزير ان يقرر تسجيل كل او بعض انواع الحيوانات تسجيل اجباريا في المناطق التي يعينها وله ان يأمر بحرقها او تطهير حظائرهم لوقايتها من الامراض واختيارها لتشخيص الامراض المعدية او الوبائية في مواعيد دورية على ان تتم عمليات التشخيص والتحقيق والاختيار بالحقن .

مادة ١٥٨ - أ - تقتضي اعادة اختبار الحيوانات التي يشتبه في اصابتها وتعين عزلها حتى نهاية الاختبار على ان يقوم اصحابها بتفديتها خلال مدة ويجوز لها في العزل والا قامت الوزارة بذلك على حسابها .

ب - يحدد الوزير نشات نفقات التفدية ويحصل من اصحاب الحيوانات وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية .

ب - اذا لم تظهر اعراض المرض على الحيوانات المعزولة بعد انتهاء المدة المحددة وجب على اصحابها تسليمها خلال اسبوع من تاريخ اخطارهم كتابة بذلك واذا استنكفوا جاز للوزير بيعها بالمزاد العلني وحفظ ثمنها امانة لحسابهم بعد جسم نفقات التفدية ومصاريف المزاو .

ج - لا يطالب صاحب الحيوان بالتق في العزل بما اتفق عليه .

د - اذا قرر ائلاف الحيوان المعزول استثنى صاحبه تمويلها عادلا .

هكذا عند الاصل

مادة ١٥٩ - على اصحاب الحيوانات او حائزها او المتولين حراستها وملاحظتها ابلاغ المرشد الزراعي المختص او اقرب وحدة بيطرية عن ظهور اي مرض بين حيواناتهم او تفوق بعضها بسبب المرض .

مادة ١٦٠ - أ - يمنح الوزير مكافأة تعادل ثمن الحيوان لا تزيد عن عشرة دنانير لأول مبلغ لقسم الشرطة التي حدثت ضمن دائرته الاصابة بمرض وبائي او معد .

ب - اذا كان المبلغ هو مالك الحيوان استحق تعويضا مساويا لقيمة الحيوان النافق او المصاب الموضوع تحت المعالجة اذا قرر ذبحه .

مادة ١٦١ - يحظر الاتجار في الحيوانات المصابة او المشتبه باصابتها بالامراض المعدية او الوبائية كما يحظر نقلها من جهة الى اخرى .

تعتبر مشتبه باصابتها بامراض معدية او وبائية الحيوانات التي خالطت الحيوانات المريضة بطريقة مباشرة او غير مباشرة .

مادة ١٦٢ - أ - يحظر القاء جثث الحيوانات النافقة في الانهر وقنوات الري او المصارف او البرك او الطرق او في العراء .

ب - يتوجب دفن هذه الجثث على عمق كاف من سطح الارض بعيدا عن مصادر المياه ويكون الحائر مسؤولا عن تنفيذ ذلك .

مادة ١٦٣ - يصدر الوزير قرارات لاغراض هذا الفصل لتنفيذ الامور التالية :-

أ - تعيين الامراض المعدية والوبائية التي تطبق عليها احكام هذا الفصل وطرق الوقاية منها ووسائل علاجها والاحتياطات التي تتخذ لمنع انتشارها وما يتبع نحو الحيوانات المريضة او المشتبه بمرضها او مخالطة لها او الاخرى السليمة التي قد تنقل المرض بما في ذلك اتلافها او ذبحها في مسلخ عام وتعويض اصحابها منسح التصريح بتسليم الاحوم الصالحة الى الاكل لاصحابها بعد تحديد ثمنها وخسمة من قيمة التعويض .

ب - تكليف اصحاب الحيوانات او حائزها او المتولين حراستها او ملاحظتها الحضور في الزمان والمكان المعينين لاجراء عمليات التسجيل او الحقن او الاختبار .

ج - الاجراءات التي تتبىح للملاحظة اماكن تجميع او تجميع الحيوانات كالاسواق وغيرها وما يتخذ بشأنها من احتياطات عند ظهور اي مرض بينها .

د - تحديد البيانات التي يجب ان تتضمنها السجلات المملدة لعمليات التسجيل والحقن والاختبار .

هـ - تحديد مدة حجر الحيوانات المفقودة في الحظائر والاجراءات التي تتبع بشأن النافق منها وما يعطى شيعة الحماية بعد اختياره وقيمة ما يؤدي من تعويض لاصحابها في حالة ذبحها او اعدامها او نفوقها او ما يجزئ منها بسبب التفقيح وتبين الاجراءات التي يتبىحها اصحاب الحيوانات المذكورة عند الخيال حيوانات اخرى في حظائرهم .

و - تشكيل اللجان التي يناط بها تقدير اثمان الحيوانات النافقة والتعويضات والمكافآت المترتبة بموجب احكام هذا الفصل على ان تكون قراراتها نهائية بعد تصديق الوزير .

ز - وضع تعرفة سنوية باثمان الحيوانات يجري تقدير التعويضات على اساسها .

ح - الاجراءات التي يجوز اتخاذها لضبط الحيوانات المصابة او المريضة ومعالجتها او ذبحها او اتلافها على ان تحصل الوزارة التفقات من مالك الحيوان او حائزه .

ط - الاجراءات التي تتخذ بشأن الكلاب او مرض الكلب او مراقبة الحيوان الشرس او القور والحالات التي يجوز فيها ضبط واتلاف او ذبح هذه الحيوانات حسب متطلبات الحال دون اداء تعويض عنها .

مادة ١٦٤ - كل من يخالف احكام المواد ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، او القرارات الصادرة تنفيذا لاحكام المادة ١٥٨ او لاحد البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، من المادة ١٦٣ يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا .

الفصل الثاني

الحجر البيطري

مادة ١٦٥ - أ - يحظر ادخال الحيوانات المستوردة او لحومها او منتجاتها او مخلفاتها الا بعد استيفاء اجراءات الحجر البيطري للتحقق من خلوها من الامراض الوبائية المعدية .

ب - يضبط كل من يدخل منها خلافا لاجكام هذه المادة ويثلف اذا كان مصابا بامراض وبائية او معدية شريطة ان تثبت هذه الحالة بتقرير من الطبيب البيطري المختص .

ج - للوزير ان يحظر تصدير الحيوانات او لحومها او منتجاتها او مخلفاتها الا بعد فحصها والتحقق من خلوها من الامراض الوبائية او المعدية .

مادة ١٦٦ - يجب ذبح الحيوانات المستوردة لاغراض الذبح خلال ثلاثين يوما من ادخالها الحجر البيطري . لا يستوفى رسم الحجر عن هذه المدة ، وللوزير بالاتفاق مع وزير الاقتصاد الوطني ان يقرر تحديد هذه المدة .

يلتزم صاحب الحيوانات بتفليتها خلال مدة الحجر . واذا توالى عن ذلك جاز للوزير الامر بتقديم الغذاء لها على نفقة المالك طبقا للتفقات والقواعد التي يحددها الوزير .

مادة ١٦٧ - يصدر الوزير قرارات في الامور التالية :-

أ - تحديد انواع الحيوانات والاحوم والمنتجات والمخلفات الحيوانية والامراض المعدية والوبائية المشمولة باحكام هذا الفصل .

ب - تحديد نظام واجراءات العمل بالحجر البيطري .

ج - تحديد نظام واجراءات فحص ما يصدر للخارج من الحيوانات او منتجاتها او مخلفاتها ومنع شهادات (خلوها من الامراض) .

هكذا عند الفصل

- د - كيفية التصرف في مخلفات الحيوانات والحاجر البيطرية والتدابير والاحتياطات والاجراءات التي تتخذ بشأنها .
- مادة ١٦٨ - كل من يخالف احكام المادة (١٥٩) يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار ، وذلك فضلاً عن مصادرة الحيوانات والاحرام او المنتجات او المخلفات المهربة .
- ويعاقب كل الشروع بالخالفه بقوبة الجريمة ذاتها .
- مادة ١٦٩ - كل من يخالف الفقرة الاولى من المادة (١٦٥) يعاقب بغرامة قدرها دينار واحد عن كل رأس من الماشية ومائتا فلس عن كل رأس من الاغنام والماعز .
- لوزير دون انتظار الحكم : ان يأمر ببيع الحيوانات على مخالفة على نفقة المخالف ويبيعها لحسابه .
- مادة ١٧٠ - كل من يخالف البند هـ من المادة (١٦٧) يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين ديناراً .

الباب الحادي عشر

ذبح الحيوانات وبيع الجلود

- مادة ١٧١ - يحظر في المدن والقرى (التي بها اماكن مخصصة للذبح او مجازر) ذبح او سلق الحيوانات ، المخصصة لجورها للاستهلاك العام خارج تلك الاماكن او المجازر ويجوز للوزير هذه الاماكن .
- مادة ١٧٢ - لاوزير ان يصدر قرارات لتنفيذ احكام هذا الفصل وعلى الاخص ما يتعلق بالامور التالية :-
- أ - تحديد شروط ذبح الحيوانات وتقل لحومها ومخلفاتها او عرضها للبيع .
 - ب - طريقة بيع الذبائح ولوع الآلات والادوات التي تستعمل لذلك .
 - ج - الشروط الساجبة توفرها في السلاخين والشاء المسالخ وطريقة الحصول على الرخص وتجديدها والغالها .
 - د - تحديد اجور السلق وتنظيم العلاقة بين السلاخين والجزارين واصحاب الجلود وكيفية تحميل تلك الاجور وتوزيعها على السلاخين .
 - هـ - بيان درجات تصنيف الجلود ومواصفاتها وكيفية حفظ الجلود انعام والآلات والمعدات التي تستعمل لهذا الغرض وبيان السجلات التي يلزم باسنادها اصحاب او مديرو المحلات المختصة لحفظها او تخزينها .
- مادة ١٧٣ - يحظر - على غير الاشخاص المرخصين - القيام بسلخ الجلود في المجازر التي تعينها الوزارة كما يحظر سلق جلد اي حيوان تقى او اثلث بشون تصريح من الطبيب البيطري المختص .
- مادة ١٧٤ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن ثلاثين ديناراً :-
- أ - كل من اثلث عمداً في (الاماكن المقررة رسمياً للذبح) جلوداً ناتجة من السلق او شرع في ذبحها .
 - ب - كل من ادخل في تلك الاماكن جلوداً لم تملكها وكل من اخرج منها جلوداً قبل تعيين درجاتها .

- ج - كل من حال دون دخول مأموري الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة المعتمدين المجازر والاماكن المخصصة للسلخ ولحفظ الجلود للحام او تخزينها او امتنع عن تقديم السجلات والمستندات او الاوراق التي تطلب منه او ادلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .
- د - كل من يخالف احكام المادتين ١٧١ ، ١٧٣ ، او القرارات الصادرة تنفيذاً لاحد البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، من المادة ١٧٢ .

الباب الثاني عشر

في الثروة السمكية

- مادة ١٧٥ - لاغراض هذا الباب تشمل :-
- كلمة : (سمك) كل حيوان مائي سواء أكان من فصيلة الاسماك ام لا يمكن وتشمل الاسفنج والحار والحيوانات ذوات الجلود القشرية الصلبة والسلاحف البحرية والحيوانات المائية ذوات الثدي .
- وهيابة (صيد السمك) في المياه الاقليمية او ازاله في البر ولولم يكن قد اصطيده في هذه المياه .
- مادة ١٧٦ - لا تسري احكام هذا الباب الا على الاشخاص الذين يعملون في صيد السمك لغايات تجارية .
- مادة ١٧٧ - يحظر صيد السمك دون ترخيص من الوزير .
- مادة ١٧٨ - أ - يحظر صيد السمك بالمفرقات او اية مواد ضارة او سامة سواء أكان ذلك لغايات تجارية ام لا .
- ب - يمنع اطلاق الصخور المرجانية الموجودة في المياه الاقليمية او اقتلاعها .
- مادة ١٧٩ - للوزير ان يحدد بقرار منه الامور التالية :-
- أ - كيفية منح ترخيص صيد السمك وشروط الترخيص .
 - ب - تحديد مناطق صيد السمك في البحر او المياه الحلوة .
 - ج - حظر استعمال طرق واساليب الصيد المحتمل ان تضر بأي حقل للاسماك من حيث المحافظة عليها وتكاثرها .
 - د - تعيين المناطق والفصول التي يمنع فيها صيد السمك او يقيد بنوع معين من السمك .
 - هـ - تعيين الحجم لما يباح صيده من نوع معين من السمك .
 - و - تعيين حجم فوهات الشباك او حجمها التي يجوز استعمالها في صيد السمك .
- مادة ١٨٠ - للوزير ان يمنح مكافأة مالية لأي شخص يقدم معلومات او يقوم بعمل يساعد على اكتشاف مخالفة ارتكبت خلافاً لمواد هذا الباب بشرطه ان لا يزيد مبلغها على نصف مجموع الغرامة المحكوم بها وان لا يقل على خمسة دنانير .
- مادة ١٨١ - كل من يخالف احكام المواد ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين ديناراً .

هكذا
منه
الاصول

احكام عامة تنظيم تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

مادة ١٨٢- للوزير ان يصدر قرار بتحديد المنتجات الزراعية او الحيوانية المشمولة باحكام هذا القانون .
مادة ١٨٣- أ - يخضع تصدير او استيراد المنتجات الزراعية او الحيوانية لترخيص من الوزارة مع مراعاة التنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني .
ب - يصدر الوزير تعليمات باجراءات وشروط الترخيص مراعيافي ذلك احكام الحجر الزراعي والبيطري .

مادة ١٨٤- للوزير ان يصدر قرارات في الامور التالية :-

- أ - تحديد اصناف وكميات المنتجات الزراعية او الحيوانية المسموح بتصديرها او استيرادها ومواعيد التصدير والاستيراد من وإلى كل بلد .
- ب - تحديد ومراقبة مواصفات عبوات المنتجات الزراعية واوزانها والشروط الواجب توفرها وكيفية توثيق المنتجات للتسويق .
- ج - تحديد ومراقبة المواصفات الواجب توفرها في المنتجات الزراعية او الحيوانية المصدرة او الواردة او المعروضة للبيع في الاسواق المحلية .
- د - اقامة اسواق الجملة المركزية او الفرعية ومراكز التصنيف والتعبئة والتخزين والتبريد وشروطها الفنية خارج مناطق البلديات .

مادة ١٨٥- كل من يخالف احكام المادتين ١٨٣ ، ١٨٤ او القرارات التي تصدر تنفيذها لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن مائة دينار .

مادة ١٨٦- تتعاون كافة الوزارات والدوائر والهيئات والمجالس كل ضمن امكانياتها واختصاصاتها مع الوزارة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ١٨٧- تسمى الرسوم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون على انه يحق لمجلس الوزراء موافقة الملك تعديل نظام ينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٨٨- تنشر القرارات التنفيذية الصادرة عن الوزير بمقتضى هذا القانون في الجريدة الرسمية .

مادة ١٨٩- بالترغم مما ورد بأي تشريع آخر لمواطني الضابطة العدلية ومواطني وزارة الزراعة المختصين حق دخول وتفتيش الأماكن التي يشتبه بوقوع مخالفة فيها لاحكام هذا القانون كما يحق لهم إيقاف اي وسيلة نقل وتفتيشها في اي وقت ويستثنى من ذلك عجلات السكك التي يسكن تفتيشها تبارا بحضور المفتاحين الذين يشخصون

تشمل كلمة الأماكن :- اي مخزن ، محل ، مخبز ، بيت سكن ، مصنع ، مسلخ ، مزرعة ، مشتل .

مادة ١٩٠- كل مخالفة لاحكام هذا القانون لم يرد نص على عقوبة لها يعاقب مرتكبها بالغرامة حتى مائة دينار .

مادة ١٩١- مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون على المحكمة : كلما امكن ذلك ان تحكم بمصادرة المواد موضوع المخالفة او المضبوطة واغلاق محل على ان يمد فتحها بترخيص جديد كما تحكم بالالتزامات المدنية وازالة اسباب المخالفة بواسطة الوزارة على حساب المخالف على ان تحصل التفقات بالطريقة التي تحصل بها اموال الخزينة .

مادة ١٩٢- ترصد حصيلة الرسوم والغرامات وأثمان المصادرات والتعويضات المحكوم بها ان كانت من حق الخزينة والمحكوم بها وفقا لاحكام هذا القانون امانات لحساب الوزارة وتمنح للاتفاق على تحسين وتطوير الثروات الزراعية والحيوانية على النحو الوارد في هذا القانون وفقا للحالة التي ترتب مجموعها .

مادة ١٩٣- عند فرض العقوبة وفقا لاحكام هذا القانون لانطبق الاسباب المخففة التقديرية على الفاعل . وتعتبر محاولة الجريمة جريمة تامة .

مادة ١٩٤- يلغى هذا القانون القوانين التالية :-

أ - قانون الزراعة العام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ .

ب - قانون المشاتل رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ .

ج - قانون التشجير الاجباري رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته .

د - قانون وقاية النباتات لسنة ١٩٢٧ .

هـ - قانون اعادة الجراد لسنة ١٩٣٩ .

و - قانون تنظيم تجارة العلاجات الزراعية رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ .

ز - قانون منسج تصدير السباد الطبيعي لسنة ١٩٣٦ .

ح - قانون منسج استيراد او تصدير الحبوب لسنة ١٩٣٥ .

ط - قانون داء الكلب رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٤ .

ي - قانون امراض الحيوانات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤ .

ك - قانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته .

ل - قانون الحراج والغابات الموحد رقم (٨١) لسنة ١٩٥١ .

م - قانون التجريح الاجباري رقم (١٥) لسنة ١٩٦٢ .

ن - قانون خطر رمي الماعز رقم (١٨) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

ص - قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية رقم (٣) لسنة ١٩٦٨ .

ع - قانون وقاية الصيد رقم (٣) لسنة ١٩٧٢ .

ف - قانون الحراج وحفظ التربة رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢ .

ق - اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون على ان تبقى جميع الانظمة والقرارات الصادرة بموجب هذه القوانين سارية المفعول الى ان تسند بالانظمة او قرارات محل عملها .

مادة ١٩٥- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا عند الفصل

ملحق رقم (١)
رسوم الانتاج النباتي

أولاً: الرش

نوع العملية	مقدار الرسم
١ - الرش بالتركتور	٥٠٠ فلس عن كل حديقة منزلية
٢ - الرش بالتركتور	٥٠٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها
٣ - الرش بواسطة الموتور ذو المجتدين	٢٥٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها
٤ - الرش بواسطة الآليات التي تحمل على ظهر العامل	١٥٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها

ثانياً: الحفر الزراعي والمأينة والفحص والتصاريح

نوع العملية	مقدار الرسم
١ - التبخيرة	٢٥٠ فلسا عن كل طن او جزء منه
٢ - المأينة	٢٥٠ فلسا عن كل طن او جزء منه
٣ - الفحص والمأينة للحبوب بأنواعها	٢٥٠ فلسا عن كل طن حتى ١٠٠ طن وخمس فلسات عن كل طن زيادة عن المائة طن
٤ - ترخيص تعامل مهنة بيع المبيدات الزراعية	دينار واحد عن كل تصريح
٥ - ترخيص انشاء مشتل اشجار او شجيرات	دينار عن كل تصريح

ثالثاً: التحليل الكيماوية والميكانيكية

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - تحليل عينات التربة	١٥٠ فلسا
٢ - التحليل الميكانيكي	١٥٠ فلسا
٣ - اختبار خاصية النفاذية	١٥٠ فلسا
٤ - تقدير نسبة الرطوبة	١٥٠ فلسا
٥ - تقدير نسبة النشع	١٥٠ فلسا
٦ - تقدير نسبة الاملاح	١٥٠ فلسا
٧ - تقدير نسبة المواد المتبادلة	١٥٠ فلسا
٨ - تقدير الحموضة والقلوية	١٥٠ فلسا
٩ - تقدير نسبة الكربونات الصلبة	١٥٠ فلسا

نوع التحليل

نوع التحليل	مقدار الرسم
٩ - تقدير كبريتات الكالسيوم	١٠٠ فلسا
١٠ - تقدير كمية الكالسيوم اللازمة	١٠٠ فلسا
١١ - تقدير نسبة المواد العضوية	٤٠٠ فلسا
١٢ - تقدير كمية الفسفور	٣٠٠ فلسا
١٣ - تقدير كمية النتروجين	٤٠٠ فلسا
١٤ - تقدير كمية البوتاسيوم	٣٠٠ فلسا

بـ تحليل عينات الماء

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - تحليل مياه الري	٤٠٠ فلسا
٢ - تقدير مجموع الاملاح الذائبة	١٠٠ فلسا
٣ - تقدير كيميائي الصوديوم والبوتاسيوم	٢٥٠ فلسا
٤ - تحليل عينات الاسمدة الكيماوية لعناصرها الرئيسية	٦٠٠ فلسا
١ - الاسمدة المركبة	٤٠٠ فلسا
٢ - الاسمدة البسيطة	٤٠٠ فلسا
٣ - تحليل عينات المواد العلفية	٤٠٠ فلسا

نوع التحليل

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - تقدير نسبة البروتين الخام	٣٥٠ فلسا
٢ - تقدير نسبة المواد الدهنية	٤٠٠ فلسا
٣ - تقدير نسبة الرطوبة	١٠٠ فلسا
٤ - تقدير نسبة الالياف	٢٠٠ فلسا
٥ - تقدير نسبة الرماد	١٥٠ فلسا

تقدير نسبة الكربوهيدرات (الهيدروجينات المكونة) دينار واحد
رابعاً: ١ - رسوم الرخص والمواد الحرجية ومنتجاتها

نوع التحليل

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - نقل الخشب الخام او المصنع الناتج من الحراج	١٠٠ فلسا عن كل متر مكعب او جزء منه
الحكومة او المملوكة من مختلف انواع الاشجار والشجيرات الحرجية	

هكذا من الأصل

نوع التحليل	مقدار الرسوم
٢ - نقل القصب والحلقا والسعيد والطرفا والدفلة من الحراج الحكومية او المملوكة	٥٠ فلسا عن كل متر مكعب او جزء منه
٣ - نقل حطب الوقود من الحراج الحكومية او المملوكة	٢٠ فلسا عن كل مائة كيلو غرام او جزء منه
٤ - نقل الفحم سواء كان من انتاج محلي او مستوردا	١٠٠ فلس عن كل مائة كيلو غرام او جزء منه
٥ - نقل الخشب المعد لصناعة الادوات الزراعية	٥ فلسات عن كل قطعة واحدة
٦ - نقل التراب والحجارة المبعثرة والرمل من الاراضي الحرجية الحكومية	١٠٠ فلس عن كل متر مكعب او جزء منه
٧ - نقل بذور الاشجار والشجيرات الحرجية بانواعها وورق السوس ومواد الدباغة وقشر اللزاب والسراس وقشوع وعفص البلوط وحطب اللوز المزمن الحراج الحكومية والمملوكة	٥٠ فلسا عن كل مائة كيلو غرام او جزء منه
٨ - رخصة الاحتطاب	٥٠٠ فلس
٩ - رخصة نقل الحطب	٢٥٠ فلس
١٠ - رخصة بيع الحطب والمواد الحرجية	دينار واحد
١١ - رخصة اضطلاع المواد الحرجية	٥٠٠ فلس
١٢ - رخصة الرعي في اراضي الحراج	٥٠ فلسا عن كل رأس غنم سنويا
ب - اسعار المواد الحرجية ومتجاتها حسبما يقرره الوزير	
خامسا: الرسوم عن الرعي او استعمال اراضي المراعي	
نوع العملية	مقدار الرسم
١ - رخصة الرعي في مسيجات المراعي	فلسان عن كل رأس غنم يوميا
٢ - رخصة الرعي في اراضي المراعي	٥٠ فلسا عن كل رأس غنم سنويا

ملحق رقم (٢)

(رسوم البيطرة والانتاج الحيواني)

نوع المعاينة	مقدار الرسم
١ - المعاينة التي تتم خارج المركز الذي يقيم فيه الطبيب البيطري	٢٠٠ فلس عن كل معاينة
٢ - المعاينة في مركز الطبيب البيطري	١٠٠ فلسا عن كل معاينة
٣ - عند اصدار تقرير طبي بيطري	٢٠٠ فلسا عن كل تقرير

الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الخامسة ٢ آب ١٩٧٢

يضاف الى رسوم المعاينة اثمان العلاجات التي يصر فيها الطبيب البيطري من صيدلية المديرية حسب التعرفة التي يضعها الوزير .

ب - رسوم المعاينة البيطرية عن الحيوانات المارة بطريق الترانزيت .

نوع المعاينة	قيمة الرسم
١ - عن كل رأس من الابل	١٥ فلسا
٢ - رأس من البقر او الجاموس	٢٠ فلسا
٣ - رأس من الخيل او البغال	٣٠ فلسا
٤ - رأس من الحمير	١٠ فلسات
٥ - رأس من الماعز او الاغنام او الغزلان	١٠ فلسا
٦ - عن كل كلب او خنزير او حيوان بري آخر	٥٠ فلسا
ج - رسوم استيراد وتصدير الحيوانات :	
١ - الابقار والجاموس والخيول والجمال	٥٠ فلسا عن كل رأس
٢ - الضأن والماعز	١٥ فلسا عن كل رأس
٣ - الحملان والجداء	١٠ فلسات عن كل رأس
٤ - الخنازير	١٠٠ فلس عن كل رأس
٥ - الخناييص	٥٠ فلسا عن كل رأس
٦ - حيوانات النقل المصدرة	٢٠ فلسا عن كل رأس
٧ - لا يستوفي رسم تصدير عن حيوانات النقل	
د - رسوم الحجر في الحجر الصحي البيطري عن الحيوانات المستوردة والمصدرة :	
١ - الابقار والجاموس والخيول والجمال	٨٠ فلسا عن كل رأس
٢ - الضأن والماعز	٢٠ فلسا عن كل رأس
٣ - الخنازير	١٠٠ فلسا عن كل رأس
٤ - الخناييص	٨٠ فلسا عن كل رأس
٥ - الحملان والجداء	١٠ فلسات عن كل رأس
هـ - رسوم معالجة او تلقيح الحيوانات المستوردة او المصدرة :	
١ - الابقار والجاموس والخيول والجمال	٢٠ فلسا عن كل رأس
٢ - الضأن والماعز والخنازير	١٠ فلسات عن كل رأس
و - رسوم سقاية الحيوانات المستوردة او المصدرة :	
١ - الابل والخيول والبقر والجاموس والحيوانات الكبيرة الاخرى	١٠ فلسات عن كل رأس في اليوم
٢ - الاغنام والماعز والحيوانات الصغيرة الاخرى	٥ فلسات عن كل رأس في اليوم
ز - الرسوم عن تطهير وتبليط النقل هذا الطائرات	٥٠ فلسا عن كل سيارة او شاحنة

هكذا من الاصل

ح - الرسوم عن المواد الحيوانية المستوردة أو المصدرة :

الصفة	الرسم عن كل كيلوغرام مستورد أو كسوره	الرسم عن كل كيلوغرام مصدور أو كسوره
١ - جلود الحيوانات أو الزواحف اليابسة أو المملحة أو الطرية	١٥ فلساً	٥ فلسات
٢ - جلود الحيوانات أو الزواحف المدبوغة	٢٠ فلساً	١٠ فلسات
٣ - الأسماك بأنواعها وأشكالها	٥ فلسات	١٠ فلسات
٤ - الأسماك والزواحف البحرية غير الطازجة	١٥ فلساً	١٠ فلسات
٥ - الشحوم والزيوت الحيوانية	١٥ فلساً	٢٠ فلساً
٦ - الصدف والمحار والقرون والمظام والأظلاف والحوافر	فلساً واحداً	فلساً واحداً
٧ - الفراء من جلود الأغنام	١٠ فلسات	٢٠ فلساً
٨ - الفراء من الحيوانات البرية	٢٠ فلساً	١٠٠ فلس
٩ - المصارين المملحة	٥ فلسات	٥ فلسات
١٠ - قطع جلود	٥ فلسات	٥ فلسات
١١ - الصوف أو الوبر أو الريش أو الشعر بأنواعها	١٠ فلسات	٢٥ فلساً
١٢ - الأحيان الطازجة أو المعلبة	٥ فلسات	٢٠ فلساً
١٣ - الحليب	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٤ - مسحوق الحليب	٥ فلسات	٣٠ فلساً
١٥ - الحليب المكثف	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٦ - الجميد	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٧ - السمن والزبدة والكريمة	٥ فلسات	٢٠ فلساً
١٨ - عسل النحل	٥ فلسات	٢٠ فلساً
١٩ - الدم المجفف	١٠ فلسات	١٠ فلسات
٢٠ - اللحوم المعلبة بجميع أنواعها	١٥ فلساً	١٠ فلسات
٢١ - اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة	١٥ فلساً	١٥ فلساً
٢٢ - لحم الخنازير	٥ فلسات	٥ فلسات
٢٣ - لحوم الضأن والأبقار الكبيرة	١٠ فلسات	١٥ فلساً
٢٤ - لحوم الضأن والأبقار الصغيرة	١٥ فلساً	٢٠ فلساً
٢٥ - لحوم الخنزير الكبيرة	٢٥ فلساً	٣٠ فلساً
٢٦ - لحوم الخنزير الصغيرة	٣٠ فلساً	٣٥ فلساً
٢٧ - لحوم الدواجن بأنواعها	٢٠ فلساً	٢٥ فلساً

الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الخامسة ٢ آب ١٩٧٢

ملحق رقم (٣)

تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

١ - رسوم تسويق المنتجات النباتية :

الرسوم عن كل طن مستورد	الرسوم عن كل طن مصدور
٣٠ فلس	٣٠ فلس
١٥٠ فلس	مغفأة
٥٠ فلس	مغفأة
٥٠ فلس	مغفأة

- أ - الخضار والفواكه الطازجة
ب - الخضار والفواكه المصنعة
ج - منتجات الحبوب
د - منتجات زراعية أخرى

٢ - رسم تسويق المنتجات الحيوانية :

الرسم عن كل رأس مستورد

أ - الحيوانات الحية

- ١ - عن كل رأس كبير ١٠٠ فلس
٢ - عن كل رأس صغير ٥٠ فلس

الرسم عن كل طن مستورد

ب - الدواجن الحية

- ج - الحيوانات المذبوحة ٢٥٠ فلس
د - لحوم معلبة ٥٠٠ فلس

- هـ - البيض للاستهلاك ١٠٠ بيضة ٥٠ فلسات لكل
و - المنتجات الحيوانية الأخرى ٥٠٠ فلس

هكذا مده الفصح

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية؟

الجميع : موافقون .

- ح -

السيد الامين العام

الرقم م/٣ ١٠٠١٥

التاريخ ١٩٧٢/٧/٣١

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٩ مع الاسباب الموجبة له رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في أقراره .
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

الاسباب الموجبة

لقد تطورت اجهزة الاعلام في العشر سنوات الاخيرة ، بشكل كثرت فيه مؤسساتها ، وتعددت نشاطاتها .

وحيث ان تغيرا عظيما قد حصل ، وتطورا واسعا قد تم في وسائل الاعلام واساليبها ، فلا بد للتشريع من ان يواكب وينظم المراكز المستجدة ويضع المعالجات الجادة للامور المستحدثة .

ولما كان قانون المطبوعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ غير واف بالاغراض المطالبة بالنظر لظروف جديدة تتعلق بنمو الوعي الشعبي ، وضخامة المسؤولية الوطنية التي يضطلع بها العاملون في الحقل الاعلامي .

ولما كان القانون المشار اليه لا يفي بالحاجة المتوخاة ، بالنسبة لتعدد المؤسسات الاعلامية ، واختلاف في طبيعة ارتباطاتها وعلاقاتها ، ولما كانت الصحافة والمطبوعات من اهم وسائل الاعلام .

وحيث ان تنظيم اوضاع العاملين فيها ، ووضع قواعد محددة لهذه المهنة الحساسة امر ضروري .

فان مشروع القانون الخديدي يتناول تحديد المؤهلات العلمية والمادية الواجب توفرها لاصدار الصحف وممارسة العمل الصحفي ، وتنظيم اوضاع المطابع ودور النشر والتوزيع وتحديد اسعار الصحف والمطبوعات جزاء للمزاخمة الفجارية .

هذا فضلا عن تنظيم دقيق واضح المبرمج المخصص لرؤية جزائري المطبوعات وبينان عدد للاصول الواجب مراعاتها كلها هو واضح من الفصل السادس .

وبذلك يكون المشروع قد سد الثغرات واستكمل المعالجات للامور المستجدة والافاض المستحدثة .

قانون المطبوعات والنشر

الباب الاول

الباب الاول

احكام عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المحددة لها فيما يلي الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة	المملكة الأردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الثقافة والاعلام
الوزير	وزير الثقافة والاعلام
المدير	مدير عام دائرة المطبوعات والنشر
المطبوعة	كل وسيلة نشر دونت فيها الكلمات او الاشكال بالحروف او الصور او الرسوم
المطبوعة الصحفية	مختلف انواع المطبوعات الدورية والموقوفة على النحو الوارد في هذا القانون
المطبوعة الدورية	تشمل المطبوعتين التاليتين :- ١ - النشرة السياسية التي تصدر يوميا بصورة مستمرة وباسم معين وباجزاء متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور (الصحيفة اليومية) . ٢ - نشرة وكالة الانباء المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية بالاجبار او المقالات او الصور او الرسوم . النشرة التي تصدر مرة في الاسبوع او في مدة أطول وتشمل (الصحف والمجلات الاسبوعية والشهرية والفصلية) . النشرة التي تصدر مرة في الاسبوع او في مدة أطول وتشمل (الصحف والمجلات الاسبوعية والشهرية والفصلية) .

المطبوعة الموقوفة

هكذا عند الفصل

الصحافة	مهنة اصدار المطبوعات الصحفية .
الصحفي	كل من اتخذ الصحافة مهنة او مورد رزق وفقا لاحكام القانون .
المطبعة	كل جهاز اعداد لانتاج المطبوعات على مختلف انواعها واشكالها . ولا يقع ضمن هذا التعريف اجهزة التصوير الشمسي ، والآلات الكاتبة العادية وآلات النسخ (الدبليكيتر) و اجهزة سحب النسخ عن الوثائق .
المكتبة	كل مؤسسة تتولى بيع او توزيع المطبوعات والمؤلفات في مكان معين .
دار النشر	كل مؤسسة تتولى اعداد المطبوعات واخراجها والانتجار بها .
دار التوزيع	كل مؤسسة تتولى توزيع المطبوعات او بيعها بواسطة المكتبات والباعة .

المادة ٣ - يشمل العمل الصحفي كلا من :

- المرخص باصدار المطبوعة الصحفية .
- محررها المسؤول .
- مدير ادارتها .
- من يعمل في تحريرها او تصحيح مادتها .
- من يمددها بالاخبار والترجمات والتحقيقات وسائر المواد الصحفية بما فيها الصور والرسوم .
- المراسلين الاردنيين او كالات الاتباء والصحف الاجنبية .

المادة ٤ - لا تعتبر مطبوعة صحفية النشرة الرسمية او المدرسية او المهنية الاختصاصية - غير مهنة الصحافة - او التي تصدرها الاندية المرخصة لغايات اطلاع اعضائها .

المادة ٥ - الصحافة والطبعة والمكتبة ودار النشر والتوزيع جميعها حرة ، غير مقيدة الا في نطاق القوانين والانظمة .

الفصل الثاني

الشروط الواجب توافرها في الصحفي والمحرر المسؤول

المادة ٦ - يشترط في الصحفي ان يكون :

- ان يكون اردنياً قديماً اكل الحادية والعشرين من عمره .
- مقيماً في المملكة .
- حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية او ما يعادلها .

د - مارس ممارسة فعلية مستمرة العمل الصحفي مدة خمس سنوات ، او ان يكون حائزاً على شهادة جامعية في الصحافة .

اما حاملو الشهادات الجامعية الاخرى فيشترط ممارستهم للعمل الصحفي مدة سنة واحدة .

هـ - غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

و - متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية .

ز - ان يتعهد بممارسة المهنة الصحفية ممارسة فعلية دون اية مهنة او وظيفة عامة او خاصة . و .

لجنة ٧ - يجب ان تتوافر في المحرر المسؤول الشروط التالية :

أ - ان يكون اردنياً تتوافر فيه جميع الشروط الواجب توافرها في الصحفي وفقاً للمادة السابقة

وان يمارس عمله فعلاً في المطبوعة التي يعمل فيها .

ب - ان يكون مقيماً اقامة فعلية في محل صدور مطبوعته .

ج - ان لا يكون من الاشخاص المتمتعين بالحصانة النيابية .

د - ان لا يكون محرراً مسؤولاً لاكثر من مطبوعة واحدة .

هـ - ان يتقن لغة المطبوعة التي عين لها محرراً مسؤولاً ، واذا كانت المطبوعة تصدر بعدة لغات

توجب على المحرر المسؤول ان يتقن اللغة الاساسية للمطبوعة وان يلم اللاما كافياً بسائر لغاتها .

لجنة ٨ - أ - يحق لصاحب المطبوعة ان يكون محرراً مسؤولاً لها او لسواها اذا توافرت فيه شروط

المحرر المسؤول .

ب - يحق لغير الصحفي ان يكون محرراً مسؤولاً لمطبوعة غير سياسية تدخل مواضعها في اختصاصه شرط ان يتقيد بالشروط الخاصة المحددة لحالته في قانون نقابة الصحفيين

الاردنيين .

لجنة ٩ - لا تطبق شروط المؤهل العلمي المذكور في الفقرة (ج) من المادة السادسة من هذا القانون على من يمارس الصحافة او التحرير الصحفي في جهاز اعلامي ممارسة فعلية اكثر من ثلاث سنوات متتالية

قبل صدور هذا القانون على ان تثبت هذه الممارسة بالوثائق التالية :

أ - شهادة من الوزارة تثبت حصوله على البطاقة الصحفية لمدة ثلاث سنوات متتالية .

ب - شهادة من المؤسسة او المؤسسات الصحفية او الاعلامية التي عمل فيها تثبت استمراره في العمل الصحفي مدة ثلاث سنوات متتالية .

لجنة ١٠ - كل صحفي لا يحمل المؤهل العلمي المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة السادسة وكان ذاق حق

مكتسب بالصفة الصحفية كما نصت على ذلك المادة التاسعة من هذا القانون ، يفقد هذا الحق

بتنازله عنه او بمحروص ستين على التقاطعه عن الصحافة الى مهنة اخرى باستثناء عمل التحرير

الصحفي في جهاز اعلامي ولا يجوز اعادته بقبوله في جدول الصحفيين الممارسين ما لم تتوافر فيه

الشروط المترتبة على الصحفيين بمقتضى هذا القانون .

هذه المادة

الفصل الثالث

شروط ترخيص اصدار المطبوعة الصحفية

المادة ١١ - يحظر اصدار اية مطبوعة صحفية قبل الحصول على ترخيص من الوزارة .

المادة ١٢ - يشترط في طالب الترخيص ان يكون اردنيا مقيما في المملكة او متخددا لنفسه مكانا مختارا للاقامة فيها ، متمتعاً بحقوق المدنية والسياسية ، غير مستخدم لدى دولة اجنبية ، وغير محكوم عليه بجناية او جنحة شائنة .

المادة ١٣ - مع مراعاة احكام المادة السابقة ، لا تمنح رخصة لاصدار مطبوعة صحفية الا :-

أ - للصحفي المعروف بموجب هذا القانون .

ب - للحائز على شهادة جامعية .

ج - للشركة الصحفية التي اسست وسجلت لغايات اصدار المطبوعات الصحفية بشرط ان يكون احد الشركاء فيها صحفياً .

د - او كالات الانباء الاجنبية - شريطة المعاملة بالمثل - على ان يكون ممثلاً او مديرها المفوض في المملكة صحفياً بموجب هذا القانون .

المادة ١٤ - تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة مهنية - غير مهنة الصحافة - او مدرسية او التي يصدرها ناد مرخص لاطلاع اعضاءه اذا توافرت في طلبها الشروط المنصوص عنها في المادة ١٢ من هذا القانون .

المادة ١٥ - لا يجوز نقل ملكية مطبوعة صحفية من مالك الى آخر الا اذا توافرت فيه الشروط المنصوص عنها في المادتين ١٢ و ١٣ السابقتين ويستثنى من ذلك الوارث .

المادة ١٦ - يراض في منح الرخصة الشروط التالية :-

أ - بالنسبة للمطبوعات الدورية (الصحيفة اليومية) يشترط ان لا يقل رأسمالها عن عشرة آلاف دينار اردني تقديراً او آلات طباعة او كليهما بموجب شهادات يفتح بها الوزير .

ب - اذا كانت المطبوعة الدورية (وكالة انباء) يشترط ان لا يقل رأسمالها المسجل عن عشرة آلاف دينار اردني بموجب شهادة من مسجل الشركات مع كافة الوثائق المثبتة امتلاكها لجميع الاجهزة الفنية اللازمة لاصدار نشرتها اليومية .

ج - بالنسبة للمطبوعة الموقوفة يشترط ان لا يقل رأسمالها عن ثلاثة آلاف دينار اردني . وقد او آلات طباعة او كليهما ، بموجب شهادات يفتح بها الوزير . لا يشترط امتلاكها للمطبوعات المهنية او الخاصة بالادبية والوسائط التقليدية .

د - على صاحب المطبوعة الصحفية تقديم ضمانت نقدية او كفالة مصرفية باسم الوزير وذلك لضمان ما قد يرتب عليه هذا القانون من غرامات او تعويضات او رسوم ويكون مقدار هذه الضمانة :

١ - ثلاثمائة دينار اردني للمطبوعة الدورية .

٢ - مائة وخمسين ديناراً للمطبوعة الموقوفة السياسية .

٣ - خمسين ديناراً اردنياً للمطبوعة الموقوفة غير السياسية .

هـ - لا يجوز حجز الضمانة لاي سبب آخر طيلة مدة صدور المطبوعة وعلى صاحب المطبوعة ان يعيد مقدار الضمان الى اصله في خلال خمسة عشر يوماً من نفاذ الحكم والاوقفت المطبوعة عن الصدور بقرار من الوزير .

و - يرد الوزير المبلغ الى صاحبه في حالة توقف المطبوعة نهائياً عن الصدور .

المادة ١٧ - أ - يعتبر المحرر المسؤول متخلياً عن مسؤولياته في إحدى الحالات التالية :

١ - استقالته من عمله .

٢ - فقدانه اهليته .

٣ - انقطاعه عن عمله مدة شهرين متتالين وفي هذه الحالة يتوجب على صاحب المطبوعة تعيين محوّر مسؤول يحل محله .

ب - اذا توارى المحرر المسؤول مدة شهر بسبب ملاحقة قضائية ، اوقفت المطبوعة بقرار من الوزير ما لم يبين محوّر مسؤول جديد .

المادة ١٨ - على كل من يرغب في اصدار مطبوعة صحفية ان يقدم الى المدير تصريحاً وقعاً يحتوي على البيانات التالية :

أ - اسمه وجنسيته ومكان ولادته وسنه .

ب - محل اقامته وعنوانه .

ج - اسم المطبوعة .

د - نوعها : سياسية او ادبية علمية الخ .

هـ - مواعيد نشرها : دورية او موقوفة .

و - مكان صدورها ومحرريها وطبعها .

ز - اللغة او اللغات التي تنشر بها .

ح - اسم المحرر المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ومؤهله العالي وعمل اقامته وعنوانه . وتصريح منه بتحمل المسؤولية وفق احكام هذا القانون .

ط - اسم المطبعة التي ستطبع فيها المطبوعة ومحرريها والمسؤول وعنوانه .

هكذا جدد القانون

المادة ١٩ - يرفق بالتصريح :-

- أ - صورة مصدقة عن مؤهل المحرر المسؤول .
- ب - شهادة من نقابة الصحفيين تثبت تدقيق مجلسها في وضع المحرر المسؤول من ناحيتين المسلكية والمهنية .
- ج - الوثائق التي تثبت مقدار رأس المال المنصوص عليه في المادة (١٦) من هذا القانون .
- د - الضمانة النقدية أو المصرفية المنصوص عليها في المادة (١٦) فقرة (د) من هذا القانون .
- هـ - شهادة من وزير الداخلية تثبت أنه حسن السيرة والسلوك .

المادة ٢٠ - بالإضافة الى المستندات المطلوبة بموجب المادة السابقة يجب ان يتضمن التصريح المذكور بياناً بكيفية تملك المطبوعة .

المادة ٢١ - عندما تكون المطبوعة ملكاً لشركة صحفية تراعى الاحكام التالية :-

- أ - ان يوقع التصريح مدير المؤسسة الصحفية المفوض او ممثلها الذي تتوفر فيه الشروط الصحفية او مديرها المفوض في المملكة اذا كانت المؤسسة وكالة اجنبية .
- ب - ان يتضمن التصريح اسماء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومعال اقامة كل منهم وعنوانه .
- ج - يربط بالتصريح نسخة عن نظام المؤسسة وصورة مصدقة عن شهادة تسجيل الشركة في المملكة .

المادة ٢٢ - على المدير ان يرفع الأوراق المتعلقة بالطلب الى الوزير بعد ابداء المطالعة .

المادة ٢٣ - أ - يرفع الوزير طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار بمنح الرخصة او عدمه .

- ب - يقوم الوزير بإبلاغ طالب الترخيص القرار خلال شهرين من تاريخ تقديم طلب الرخصة .
- ج - يكون القرار خاضعاً للطعن امام محكمة الغتل العليا .

المادة ٢٤ - كل مطبوعة تصدر قبل الحصول على الرخصة وتقديم التصريح او الضمانة النقدية او المصرفية تعطّل بقرار من الوزير وتصادر نسخها ويعاقب صاحبها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٨٢) من هذا القانون ويجرم من حق الترخيص مدة سنة كاملة كما يجرم محررها المسؤول تولى مسؤولية اية مطبوعة اخرى خلال هذه المدة .

المادة ٢٥ - تخضع ضم مطبوعتين صحفيين او اكثر للشروط التي يفرضها اصدار مطبوعة صحفية جديدة .

المادة ٢٦ - أ - يجب على صاحب المطبوعة ان يقدم للوزارة بياناً بكل تعديل او تبديل في مضمون التصريح خلال شهر من وقوعه او اكمل مطبوعة تصادر بعد ذلك ينال صاحبها ويعول اسبوعين لتعديل الطلب والا اوقف الوزير اصدارها .

ب - اذا كان التبديل يتعلق بالمحرر المسؤول يقتضي ان يوقع البيان صاحب المطبوعة وورقة بتصريح يتضمن قبول المحرر المسؤول الجديد للمسؤولية .

المادة ٢٧ - أ - على صاحب المطبوعة الصحفية ان يمسك حسابات منظمة حسب الاصول التجارية وان يعتمد مدققاً قانونياً لضبط الميزانية السنوية للمطبوعة .

ب - للوزير او من ينيبه في اي وقت ان يطلع على جميع البيانات والحسابات والميزانية مع المحافظة على سرية المعاملات .

الفصل الرابع

الغاء رخصة المطبوعة

المادة ٢٨ - يلغى الوزير رخصة المطبوعة الصحفية في اجلي الحالات التالية :

- أ - اذا لم تصدر المطبوعة الدورية خلال ستة شهور والمطبوعة الموقوفة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور الترخيص .
- ب - اذا توقفت المطبوعة الدورية عن الصدور مدة شهر واحد ولم يستأنف صدورها بعد انقضاء الشهر بصورة منتظمة ، او اذا توقفت المطبوعة عن الصدور اربعة اعداد متتالية ولم يستأنف صدورها بعد انقضاء المدة المذكورة بصورة منتظمة .
- ج - فقدان اي شرط من شروط ترخيصها .
- د - اذا تنازل صاحبها عنها للغير بكاملها او بجزء منها أو اشركه خلافاً لاحكام المادة (٣٤) من هذا القانون .

المادة ٢٩ - لا يمنح صاحب المطبوعة الملقاة رخصتها بموجب هذه المادة ترخيصاً جديداً قبل انقضاء سنة على الغاء الرخصة .

المادة ٣٠ - أ - اذا نشرت المطبوعة الصحفية ما يهدد الكيان الوطني او يفرغ من سلامة الدولة لاخطر او يعتبر ماساً بالمصلحة العامة او بالاسس الدستورية للمملكة فلا ان يقرر بناء على تنسيب الوزير الغاء الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية او تعطيل المطبوعة مدة اقضاءها شهر واحد .

ب - لا يكون قرار مجلس الوزراء خاضعاً لاية طريقة من طرق الطعن امام القضاء .

ج - لا ينظر في طلب منحة رخصة جديدة قبل انقضاء سنة على الغاء الرخصة .

الفصل الخامس

الشروط المترتبة على المطبوعة الصحفية عند اصدارها

المادة ٣١ - أ - على صاحب المطبوعة الصحفية التقيد بالشروط التالية :
١ - ان لا يقل عدد المحررين الصحفيين في المطبوعة الدورية عن اربعة محررين وفي المطبوعة الموقوفة السياسية عن محررين اثنين .

هكذا من الأصل

ب - ان يتعاقد صاحب الصحيفة اليومية مع وكالتي انباء عالميتين على الاقل لتزويده بالاختبار .
ج - ان لا يقل عدد صفحات الصحيفة اليومية التي تصدر باللغة العربية عن العدد الذي يحدده الوزير .

المادة ٣٢ - يجب ان يحمل كل عدد من المطبوعة في رأس احدى صفحاته اسم صاحبها ومحررها المسؤول ، ومكان وتاريخ صدورها وبديل الاشتراك فيها وثمان النسخة ، الواحدة منها ، واسم المطبعة التي تطبع فيها .

المادة ٣٣ - على محرر المطبوعة الصحفية المسؤول ان يرسل من كل عدد حال صدوره وقبل توزيعه خمس نسخ الى الوزارة - دائرة المطبوعات والنشر .

المادة ٣٤ - أ - على صاحب الصحيفة اليومية او الموقوتة ان يقدم للوزير حتى اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني بياناً سنوياً مفصلاً عن وارداتها ونفقاتها خلال السنة السابقة .

ب - اذا تأخر صاحب الصحيفة عن تقديم البيان السنوي المشار اليه فللوزير ان يأمر بوقف الصحيفة عن الصدور الى ان يقدم ذلك البيان .

ج - اذا ثبت ان صاحب الصحيفة يتلقى اية موعنة او تبرع من جهة اجنبية او محلية لترويج سياسة ضارة بمصلحة البلاد يعاقب بالمقوبة المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٣٥ - للوزير ان يحدد عدد الصحف المسموح باصدارها وله ان يضيح الاسس العامة لاسعار الصحف وتمعرفة الاعلان بها مسترشداً برأي نقابة الصحفيين الاردنيين .

الفصل السادس

اسم المطبوعة وانتقال ملكيتها

المادة ٣٦ - أ - لا يحق لصاحب مطبوعة صحفية ان يطلق اسماً لمطبوعة ينشرها غيره او ان يتدخل فيها الاسم مع تبديل او ترجمة قد تؤدي الى الالتباس .

ب - اذا توقفت مطبوعة عن الصدور ومضى على توقفها مدة ثلاث سنوات او اعطيت لها رخصة بالصدور ولم تصدر أصلاً والفت الرخصة بسبب ذلك جاز لصاحب المطبوعة الجديدة ان يستعمل اسمها .

المادة ٣٧ - أ - على صاحب كل مطبوعة صحفية يرغب في التنازل عنها للغير يكاملها او يجزء منها ان يقدم الى الوزير إشعاراً بذلك قبل شهر من تاريخ التنازل .

ب - يشترط ان تتوفر في التنازل له الشروط التي يتطلبها القانون في منح الترخيص بمطبوعة صحفية ، وعليه ان يقدم الى الوزير يطلب قبل شهر من تاريخ التنازل ، وتشرى على هذا الطلب احكام المادة (٢٣) من هذا القانون .

المادة ٣٨ - اذا توفي صاحب المطبوعة فعلى ورثته ان يقدموا الى الوزير اشعاراً خلال شهرين من تاريخ الوفاة يبينون فيه رغبتهم بمواصلة اصدار المطبوعة . وعليهم عندئذ ان يتقدموا باحكام المادتين (٧٦) و(٧٨) من هذا القانون والا اعتبر الاصدار غير قانوني ، ويوقف مفعول الرخصة ما لم تراعى مقتضيات القانون في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة .

الفصل السابع

في الرد والتصحيح

المادة ٣٩ - أ - اذا نشرت مطبوعة صحفية مقالات او انباء كاذبة او مغلوطة تتعلق بمصلحة عامة فللوزير او من ينوبه ان يطلب الى المحرر المسؤول نشر تصحيح او تكذيب ، وعلى المحرر المسؤول ان ينشر التصحيح او التكذيب مجاناً في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال او الخبر المرود عليه وبلا حروف ذاتها ، واذا امتنع المسؤول عن التصحيح يعاقب بالمقوبة المنصوص عنها في المادة (٨٢) من هذا القانون .

ب - يسري حكم هذه المادة على كل مطبوعة اجنبية توزع في المملكة . فاذا لم ينفذ المسؤولون ما ترتبه هذه المادة منعت من الدخول الى المملكة بقرار من الوزير .

المادة ٤٠ - أ - كل خبر او مقال تنشره احدى المطبوعات الصحفية وترد فيه اشارة الى شخص طبيعي او اعتباري او يقصد به ولو تلميحاً شخص معين يكون لهذا الشخص حق الرد على ما عسى الصورة المبينة في المادة السابقة وحق الرد هو حق مطلق ويجوز ايضاً ممارسته من قبل واهي الآثاره الادبية والفنية والعلمية عند انتقاد آرائهم .

ب - اذا تجاوز الرد قياس المقال او الخبر الذي كان سبباً له يحق للمطبوعة ان تتوقف عن نشره الى ان يطلع لها صاحبه اجرة النشر عن العبارات الزائدة ، واذا توفي صاحب حق الرد انقل الحق الى ورثته على ان يمارسه مجموعتهم او احدهم مرة واحدة ، ويجوز الرد على كل مقال او خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

المادة ٤١ - لصاحب المطبوعة الصحفية ان يرفض نشر الرد او التصحيح او التكذيب في احدى الحالات التالية :-

أ - اذا كانت المطبوعة قد صبحت المقالة او الخبر بصورة لا تامة .
ب - اذا كان الرد او التصحيح او التكذيب موقعاً بالمضاد مستغافراً عن غير مقروء او اذا كان مكتوباً بلغة غير اللغة التي جرد بها المقال او الخبر المرود عليه .

ج - اذا كان متضمناً ما يعتبر مخالفاً للقانون او عبارات يبرهنه بضررها للملاحة الجزائية او عبارات منافية للاداب او مهينة للمطبوعة او الاشخاص العاملين بها .

د - اذا انقضت مدة ثلاثة اشهر على نشر المقال او الخبر المطلوب تصويبه .

هكذا من الفصل

المادة ٤٢ - أ - إذا امتنع المسؤول عن المطبوعة الصحفية عن نشر الرد متبرعا بأحد الأسباب الواردة في المادة السابقة فلصاحب حق الرد أن يطلب من الوزير إصدار قرار يوجب نشره ويبلغ الطلب إلى الخصم الذي له أن يقدم جواباً خطياً خلال ثلاثة أيام بعدها يصدر الوزير قراراً قطعياً خلال اسبوع.

ب - إذا قرر الوزير وجوب النشر ينشر الرد في أول عدد يصدر من المطبوعة.

المادة ٤٣ - إذا امتنع المسؤول عن المطبوعة الصحفية عن تنفيذ قرار الوزير يعتبر المحرر المسؤول أنه ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٨٢) وينشر الرد على نفقته في مطبوعة أخرى.

الفصل الثامن

المادة ٤٤ - تماليج أوضاع الصحف ووكالات الأنباء الأجنبية ومراسليها ينظمها يصدر وفق أحكام هذا القانون.

الكتاب الثاني

في جرائم المطبوعات

الفصل الأول

في ما يحظر نشره

المادة ٤٥ - يحظر على صاحب أية مطبوعة أن ينشر:

أ - الأخبار المتعلقة بالملك والأسرة المالكة إلا بأجازة مسبقة من المدير.

ب - وقائع الجلسات السرية لمجلس الأمة.

ج - التقارير والكتب والرسائل والمقالات والصور والانباء المنافية للأداب العامة.

د - المقالات المشتملة على تحقير إحدى الديانات والمذاهب المكفولة بحريتها بالدستور.

ه - أية معلومات عن عدد القوات المسلحة الأردنية أو أسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو مخرباتها إلا إذا أجاز نشرها أو أي خبر آخر يحدث تشويشاً أو بلبلة في الرأي العام له مساس بالقوات المسلحة أو أجهزة الأمن العام أو المخابرات العامة.

و - الرسائل والأوراق والمقالات والمعلومات والأخبار والمخابرات التي يرى المدير أنها بطابع العزلة.

ز - المقالات أو المعلومات المشتملة على تحقير رؤساء الدول الصديقة.

ح - البيانات السياسية التي تصدرها الممثلات الأجنبية المعتمدة في المملكة إلا إذا أجاز نشرها من المدير.

المادة ٤٦ - يحظر الإعلان عن فتح مكتب للتعويض عما يقضي به من غرامات ورسوم وتضمينات على المحكوم عليهم خلافاً لأحكام هذا القانون.

المادة ٤٧ - لا يجوز لصاحب المطبوعة غير السياسية تحت طائلة العقوبة أن تنشر إباحاتاً أو أخباراً أو رسوماً أو تعليقات ذات صبغة سياسية.

المادة ٤٨ - تعتبر من الإباحات ذات الصفة السياسية المنوع نشرها جميع الرسوم أو الأخبار أو التعليقات المتعلقة بالأشخاص الرسميين وكل رسم أو مديح أو هجو لأشخاص يرمي إلى دعاية سياسية أو انتخابية هؤلاء الأشخاص أو ضدّهم.

المادة ٤٩ - كل مخالفة لأحكام المواد ٤٥، ٤٦، ٤٧ يعاقب مرتكبها بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبالغرامة من عشرة دنانير حتى مائة دينار.

الفصل الثاني

في الأخبار الكاذبة والقذح واللم

المادة ٥٠ - أ - يحظر تحت طائلة العقوبة على صاحب المطبوعة الصحفية أن تنشر أخباراً كاذبة إذا كان من شأن هذه الأخبار تمكين الأمن العام.

ب - إذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالأفراد وليس من شأنه تمكين الأمن العام تتوقف الملاحقة على شكوى المضرر.

ج - تشدد عقوبة الفاعل بأن يضاف إليها نصف العقوبة إذا حوت المطبوعة اتهامات مشينة أو أطلقت نبرة تحقيرية تطعن بالأخلاق أو الكرامة أو السمعة الشخصية.

الفصل الثالث

التحريض على ارتكاب الجرائم

المادة ٥١ - كل من حرص في مطبوعة على ارتكاب جرم يعتبر كمرتكب الجرم نفسه إذا نتج عن التحريض تنفيذ للجريمة أو محاولة أما إذا بقي التحريض بدون تنفيذ أو محاولة فعاقب مرتكبه والمسؤولون المعينون في هذا القانون بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٨٢) منه وتشدد العقوبة بأن يضاف إليها نصف العقوبة المفروضة إذا كان التحريض موجهاً ضد سلامة الدولة أو وحدتها الوطنية أو سيادتها.

الفصل الرابع

التهديد

المادة ٥٢ - كل من هدد شخصاً عادياً أو معنوياً بواسطة مطبوعة أو إعلان أو أية صورة من الصور بفصل أمر أو أفضائه أو الأخبار عنه وتكان من شأن هذا الأمر أن يبال من كرامة ذلك الشخص أو شرفه

هكذا من الأصل

أو من كرامة أقرابه أو شرفهم لكي يحمله على جلب منفعة غير مشروعة له أو لغيره أو حاول ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٨٢) من هذا القانون .

الفصل الخامس

المسؤولون في جرائم المطبوعات

المادة ٥٣ - يلاحق في جرائم المطبوعات الصحفية خلافاً لأحكام هذا القانون المحرر المسؤول وكاتب المقال كفاعل أصليين ، أما صاحب المطبوعة الصحفية فيكون مسؤولاً مدنياً بالتضامن معهما عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا يترتب عليه مسؤولية جزائية إلا إذا ثبت اشتراكه في الجريمة .

المادة ٥٤ - أ - تقع مسؤولية الجرائم المقررة بواسطة المطبوعة غير المبينة في المادة السابقة على المؤلف كفاعل أصلي وعلى الناشر كشريك ، وإذا لم يعرف الناشر أو الناشر وقعت المسؤولية على الطابع .

ب - أصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر مسؤولون على وجه التضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميهم في قضايا المطبوعات .

الفصل السادس

أصول المحاكمات

المادة ٥٥ - تنظر محكمة البداية المختصة في جميع القضايا المتعلقة بجرائم المطبوعات وتخضع لأحكام هذا القانون وقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ أو أي تشريع يبدله أو يحل محله

المادة ٥٦ - لا يجري التوقيف في جرائم المطبوعات إلا في الحالات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٥٢ من هذا القانون .

المادة ٥٧ - أ - يتولى المدعي العام التحقيق في جرائم المطبوعات وإصدار قراره بلزوم المحاكمة أو منعها حسب الأصول .

ب - للنائب العام تصديق قرار منع المحاكمة أو فسخه وتعديله حسب مقتضيات الحال .

المادة ٥٨ - أ - للمحكوم عليه غايباً أن يعرض على الحكم خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه القرار الغيابي .

ب - يحق للمحكوم عليه أو المسؤول بالمال أن يستأنف الحكم الصادر عن محكمة البداية إلى محكمة الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ تفهيمه إذا كان واجهته أو تبليغه أن كان يتكلم الوجهي ويكون قرار محكمة الاستئناف قطعياً .

المادة ٥٩ - تراعى صفة الاستعجال في قضايا المطبوعات المنصوص عليها في هذا القانون سواء في دور التحقيق أو المحاكمة .

الفصل السابع

نشر الأحكام

المادة ٦٠ - للمحكمة التي أصدرت الحكم أن تأمر بنشره مجاناً وبكامله أو نشر خلاصة عنه في العدد الأول الذي يصدر من المطبوعة بعد تبليغ الحكم وفي الموضع ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الشكوى وبالأحرف ذاتها ولها أيضاً أن تقضي في الوقت نفسه بنشر الحكم في صحيفة أخرى على نفقة المحكوم عليه بأجر الاعلانات العادية .

إذا خالف المحكوم عليه أحكام هذه المادة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٨٢) من هذا القانون .

الباب الثالث

المطابع

المادة ٦١ - لا يجوز لأحد أن يملك أو يدير مطبعة دون أن يحصل على ترخيص من وزارة الداخلية .

المادة ٦٢ - يجب أن يكون للمطبعة مدير مسؤول ، ويشترط أن يكون أردنياً أتم الحادية والعشرين من عمره وغير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف .

المادة ٦٣ - يتضمن طلب الترخيص :-

أ - اسم صاحب المطبعة ومحل إقامته وجنسيته .

ب - اسم المدير المسؤول ومحل إقامته وجنسيته .

ج - اسم المطبعة ومحلها ونوع الآلات والحروف المستعملة فيها .

المادة ٦٤ - كل تبديل في مضمون الرخصة يجب أن يصرح به خلال سبعة أيام من وقوعه ، وإذا توفي صاحب المطبعة وجب على ورثته أن يقدموا إلى وزارة الداخلية خلال شهرين من تاريخ الوفاة بياناً بالواقع ، وإذا رغبوا في أن يثابروا على العمل يجب أن يصرحوا بذلك في البيان ، وكل بيان كاذب أو ناقص يعاقب عليه بالعقوبة المبينة في المادة (٨٢) من هذا القانون .

المادة ٦٥ - يجوز أن يكون صاحب المطبعة مديراً مسؤولاً لها وفي هذه الحالة عليه أن يصرح بذلك في البيان المطلوب تقديمه .

المادة ٦٦ - إذا تغير صاحب المطبعة وجب على صاحبه الجديد أن يحصل على ترخيص وفق أحكام هذا القانون على أن صاحبه السابق ومديرها يظلان مسؤولين عن المخالفات التي ترتكب حتى صدور الرخصة الجديدة .

هكذا تمت الاقراء

المادة ٦٧ - على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول ان يودع الى وزارة الداخلية نماذج عن جميع الحروف المستعملة في المطبعة وان يقوم بذلك كلما وقع تبديل فيها .

المادة ٦٨ - يتخذ صاحب المطبعة او مديرها المسؤول سجلا يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التي يطبعها واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة عنها . ويبرزه لسلطات المختصة عند كل طلب .

المادة ٦٩ - على صاحب المطبعة او مديرها المسؤول ان يودع وزارة الداخلية بلا مقابل نسختين عن كل مطبوعة غير صحفية طبع في مطبعته قبل توزيعها ، يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة بالاثوغرافيا والتبوغرافيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر وعلى المؤلفات الموسيقية .

المادة ٧٠ - لوذير الداخلية ان يصادر المطبوعة الموصوفة بالمادة (٦٩) اذا رأى ان نشرها ضار بالمصلحة العامة
المادة ٧١ - يحظر على صاحب المطبعة ان يبيع مطبوعة متنوعة او مطبوعة صحفية غير مرخص بها او يحظر نشرها .

المادة ٧٢ - ثبت في كل مطبوعة اسم المؤلف والمطبعة والناسخ وعنوانه وتاريخ الطبع ويعاقب من يخالف ذلك بغرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً او بالحبس مدة اسبوع او بكلا العقوبتين .

الباب الرابع

دور النشر والمكتبات وبيع المطبوعات

المادة ٧٣ - على كل من يرغب في انشاء دار للنشر او مكتبة او دار للتوزيع ان يقدم الى الوزارة بطلب موقع منه يحتوي على البيانات التالية :

- أ - اسم طالب الترخيص وجنسية ومكان ولادته وسنه .
- ب - محل اقامته وعنوانه .
- ج - اسم الدار او المكتبة ومكانها .
- د - اسم المدير المسؤول وجنسية ومكان ولادته وسنه ومحل اقامته وعنوانه .
- هـ - اسم المطبعة التي تطبع فيها مطبوعات الدار واسم صاحبها .
- و - اسم المدير المسؤول للمطبعة وعنوانه .

المادة ٧٤ - اذا كانت دار النشر او المكتبة او دار التوزيع شركة عادية يوقع الطلب مديرها المفوض ، اما اذا كانت شركة مساهمة فيوقعه رئيس مجلس ادارتها ، وفي هذه الحالة يتضمن الطلب اسماء اعضاء مجلس الادارة وجنسيتهم وعلى اقامة كل منهم وعنوانه واسم الشركة ، وتربط بالطلب نسخة من نظامها وشهادة تسجيلها من وزارة الاقتصاد .

المادة ٧٥ - يمنح الوزير الرخصة اذا كان الطلب مستوفيا جميع البيانات المذكورة في هذا الباب .

المادة ٧٦ - أ - يشترط ان يكون المدير المسؤول للنشر او المكتبة او دار التوزيع حائزا على الشروط المبينة في المادة (١٢) من هذا القانون . ويشترط فيه ايضا ان يكون حائزا على شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية او ما يعادلها .

ب - لا يحق للشخص الواحد ان يكون مديرا مسؤولا لاكثر من دار نشر او مكتبة او دار توزيع واحدة .

المادة ٧٧ - على كل من يطبع في المملكة كتابا او رسالة ان يقدم نسختين من مطبوعته الى الوزارة والمدير ان يصادر المطبوعة اذا رأى ان نشرها ضار بالمصلحة العامة ويكون قراره قطعياً .

المادة ٧٨ - أ - على صاحب كل مكتبة او دار توزيع او بائع ان يعرض نسخة من كل مطبوعة يستوردها من خارج المملكة على الوزارة لاجازتها قبل عرضها للبيع او التوزيع والمدير ان يصادر المطبوعة اذا رأى ان تداولها ضار بالمصلحة العامة ويكون قراره قطعياً .

ب - يكون قرار المدير الصادر بالاستناد للمادتين ٧٧، ٧٨ معطلا .

المادة ٧٩ - على كل من اراد بيع صحف او كتب او مجلات او صور او رسوم او سواها من المطبوعات ، ان يحصل على رخصة من الوزارة .

المادة ٨٠ - يحظر على الموزعين والبايع المتجولين تحت طائلة العقوبة المنصوص عنها في هذا القانون ان يتنادوا على المطبوعة بخبر غير وارد فيها او بما يتنافى مع الاخلاق والاداب العامة او يمس بالشعور الوطني او الديني .

احكام عامة

المادة ٨١ - على اصحاب المطبوعات بكافة انواعها واصحاب المطابع والمكتبات ودور التوزيع ومكاتب الدعاية تكييف اوضاعهم وفق احكام هذا القانون خلال شهرين من تنفيذه .

المادة ٨٢ - مع مراعاة الاحكام السابقة ، كل من يرتكب مخالفة القانون او اي نظام صادر بموجبه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكلا العقوبتين .

المادة ٨٣ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المادة ٨٤ - يلغى قانون المطبوعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ وكل تشريع اردني او فلسطيني مغاير لاحكام هذا القانون .

المادة ٨٥ - رئيس الوزراء ووزيرا الثقافة والاعلام والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

مكتبة
مجلس النواب